





١١٩ I  
اسم العبد المذنب  
محمد بن محمد بن محمد  
الداري حبيب  
عولسها

460



بسم الله الرحمن الرحيم  
سراج سادات العلماء  
محمد بن محمد

هذا الكتاب هو سراج الأول  
في بيان سادات العلماء  
والأئمة الطاهرين  
عليهم السلام

Söleyman U. Kütüp  
Hasan Hüsnü R.  
460



نقس نفعل في القدس وهو  
 لغة والقديس فعول منه صفة  
 من صفات ابيه تعالى والقديس  
 عانة الطلحة على لا يسمي  
 قال حجة الاسلام لا اقول آله  
 هو الميزة عن العيوب والنقائص  
 لا في ذلك تركه الادب  
 يقال الملك ليس يحكم ولا  
 صاحب فاه فيه زياتهم اسطفا  
 انما فيه وفي ذلك ابراهيم النخعي  
 شرح الدين

بسم الله الرحمن الرحيم  
 نقس من تجدد بالعظمة والجلود ونزله من  
 نفوذ بالقدم والكمال عن مناسبة الوشاه و  
 والوشال ومصادمة الحدوث والثوال نقد  
 الورداف والوجهال ومدبر الكليات في ازل  
 الازال عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال  
 محمد علي فضله الترادف المتوال وشكره على ما  
 عثما من الانعام والافضال ونصلي على محمد الهادي  
 الى نور الايمان من ظلمات الكفر والضلال وعلى  
 اله واصحابه خير صبح وال وبعد فان اولي  
 ما بهم به الهم العوالي ويصرف فيه الايام والليالي  
 تعلم المعالم الدينية واكتشف عن حقايق الله  
 للنبية والنوص في تيار بحار مشكلاته و  
 والفوص عن استار اسرار معضلاته وان كنا هنا

هذا

هذه منهاج الوصول الى علم الوصول الجامع بين  
 العقول والشرع والتوسط بين الوصول والفرع  
 وهو وان صغر حجمه كبر عمله وكثرت فوائده جلت  
 عوايده جمته رجاء ان يكون سببا لرشاد السفيدين  
 ونجاة يرم الدين والله لنا حقيقين نجوين  
 رجاء الراغبين **اصول الفقه** معرفة راي الفقه  
 اجمالا وكيفية الاستفادة منها واهمال السفيدين  
**الفقه** العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة  
 من ادلتها النصية **قيل** من باب الظنون قلنا  
 المجتهد اذ اظن الحكم وجب عليه الفتوى والعمل به  
 للدليل القاطع على وجوب اتباع الظن فالحكم  
 منقطع به والظن في طريقه ودليله المشكوك  
 عليه بين الائمة اكتاب والسنة والجماع  
 والقياس ولا بد للوصول الى من تصور الاحكام  
 لم يتمكن من اتباعها وفيها لاجرم رتباه على  
 مقدمة وسبعة كتب **اما المقدمة** فهي الاحكام  
 ومنعقاتها وفيها بابان **الباب الاول** في الحكم  
 وفيه فصول **الفصل الاول** في تعريف الحكم خطا  
 الله لنا النعتي بافعال الكائنين بالوصف



والنهي **قالت** المنزلة خطاب الله عندكم قد يحرم  
والحكم حاد في لونه بوصف به ويكون صفة لفعل  
العبد ومعلوبه كقولنا حلت بالكراع وقررت  
بالطلوق وايضا فوجبة الدلوك وما نية النجا  
وصحة البيع وفساده خارجة عنه وايضا فيه  
التريد وهو ينافي التحديد **قلنا** الحاد في التعلق  
والحكم متعلق بفعل العبد لا صفة كالتعلق المتعلق  
بالمعد ومات والكراع والطلوق ونحوهما متوقفا  
له كالعالم للقضائ والوجبة والماتية اعلوم  
للكم لو هو وان سلم فالمعنى بهما اقتضا الفعل  
والترك وبالصحة اباحة الانتفاع وبالبطلان  
حرمة التريد في قسم المحذور ولا في المحذور  
**الفصل الثاني** في تعيينه **الاول** الخطاب  
ان اقتضى الوجود ومنع النقيض فوجب وان لم  
يمنع فندب وان اقتضى الترك ومنع النقيض  
في مئة والافكار اهذه وان خير فاباحة ويرسم  
الوجب بانه الذي ين شرعا ناركه قصد  
مطلقا ويراد منه الغرض **وقالت** الحنفية ما ثبت  
بقطعي والوجب بقطعي والمندوب بحد فاعله

ولا ينتم قاركة وببتم سنة ونادبا والحرام  
ما ينتم شرعا فاعله والكروه لا يمدح ناركه  
ولا ينتم فاعله والمباح ما لا يتعلق بفعله و  
وتركه مدح ولو ذكر **الثاني** ما نهى عنه شرعا  
فبيع والوفس كالتوجب والمندوب  
والمباح وفعل غير المكلف والمنزلة قالوا  
ما ليس للمقدار عليه العالم بحاله ان يفعله  
وما له رقب ما قالوا الواقع على صفة توجب  
الذم او المدح فالحسن بتفسيرهم الاخير حق  
**الثالث** قيل الحكم اما سبب او سبب كجمل الزنا  
سببا او يجاب الجمل على الزاني فان اريد با  
بالسببية الاعدوم فنو وتسميتها حكما بحتي لفظي  
وان اريد بها التأثير فباطل لكون الحاد  
لا يؤثر في القديم ولونه مبني على ان للفعل  
جهات توجب الحسن والبيع باطل **الرابع** الصحة  
استبعاد الغاية وبازايها البطلان والفساد  
وغاية العبادة موافقة الامر عند المتكلمين  
وسقوط القضاء عند الفقهاء فصحة من ظن  
انه متطهر صحيحة على الاول لا الثاني وابد



وأبو حنيفة سمي ما لم يتبرع بأصله ووصفه  
 ببيع المدونج باطلا وما شرع بأصله دون وصفه  
 كالربوا فاسدا والوجزء هو لا راء الكافي سقوط  
 التقيد به وقيل سقوط القضاء ورد بان التقضا  
 حينئذ لم يجب لعدم المرجح فكيف سقط وبأنكم  
 تعلمون سقوط القضاء به والعلة غير العلول  
 وإنما يوصف به وبعد ما يحتمل وجهين  
 كالقصدية لا المعرفة ورد الوديعة **الخامس**  
 العبادة أن وقعت في وقتها المعين ولم تسبق  
 بأداء مختل فأداء والوفاء عاده وإن وقعت  
 بعده ووجد فيه سبب وجوبه ففضاء  
 وجب أدائها كالظهر المتركة قصدًا ولم  
 يجب وأمكن كصوم المسافر والمريض خلاف  
 النص والوجماع **والثاني** بان الرجوع محقق  
 قبل اختياره **والثالث** بان الوقي بايتها  
 أن بالي جب اجماعاً **فيل** أن أنى بالكله  
 معاً فالامثال انا بالكل فالكل واجب  
 أو بكل واحد فيجتمع مؤثرات على اثر واحد  
 أو بواحد غير معين ولم يوجد معين وهو

الطلاق

المطلوب وايضا الرجوع معين فيسند عي  
 معين وليس الكل لكل واحد وكذا الثواب  
 على الفعل والعقاب على الترك فإذا الواجب  
 واحد معين واجب عن القول بان الوشائ  
 لكل واحد وبذلك مفرقات وعن الثاني بأنه  
 يستدعي أحدها لا بعينه كالعلول المعين  
 المسند عي علة من غير معين وعن الأخيرين  
 أنه يستحق ثواب وعقاب أمور لا يجوز ترك  
 كلها ولا يجب فعلها **الذي** الحكم فترتبط  
 على الترتيب فيجوز الجمع ككل المذكور واليسته  
 أو يباح كالوضوء والتيمم ويستثنى ككفارة  
 الصوم **المسئلة الثانية** الرجوع بان تعلق  
 بوقت فاما أن يساوى الفعل كصوم رمضان  
 وهو المضيئ أو تنقص منه فيمنعه من منع  
 التكليف بالمحال أو لغرض القضاء كرجوع  
 الظهر على الزايل عذره وقد بقي قد ر  
 تكبيرة أو يزيد عليه فيقتضي إيقاع الفعل  
 في جزء من اجزائه لعدم اولوية البعض  
**وقال** المسكون يجوز تركه في القول بشرط



العزم والواجب بل بدله  
ورق بان العزم لو صلح بد لو نادى الواجب  
به وبأنه لو وجب العزم في الجزء الثاني  
لتعد البدل والمبدل واحد ومما من قنا  
يختص بالوقت وفي الآخر فضاء **وقالت**  
الحنفية يختص بالآخر وفي الأول نجعل  
**وقال** الكرخي لو في في الأول ان يفي على  
صفة الواجب يكون مفعله واجبا احتجوا  
بأنه لو وجب في اول الوقت لم يجز تركه  
**قلنا** المكلف مختير بين ادائه في اتى جزء  
من اجزائه **فرع** الموسع قد يسع العمر كالحج  
وفضاء الغاية فله التأخير ما لم يتوقع فواته  
ان اخر لمض او كبر **المسئلة الثالثة الواجب**  
اما ان يتناول كل واحد كالصلوات  
الحسن او واحد معين كالتهجد ويستحق فرض  
عين او غير معين كالجهاز ويستحق فرضا  
على الكفاية فان ظن كل طائفة ان غيره  
فعل سقط عن الكل وان ظن انه لم يفعل  
وجب **المسئلة الرابعة** وجوب الشيء مطلقا

يوجب وجوب الوبه وكان مفقودا  
**قيل** يوجب السبب دون الشرط **وقيل** لا فيهما  
**قلنا** التكليف بالمشروط دون الشرط محال  
**قيل** يختص بوقت وجود الشرط **قلنا** بخلاف  
الظاهر **قيل** ايجاب المقدمه ايضا كذلك  
**قلنا** لان اللفظ يدفعه **تنبيه** مقدمه  
الواجب اما ان يتوقف عليها وجوده  
شرعا كالوضوء للصلوة او عقلا كالشمع  
للحج او العلم به كالتيان بالخمس اذا ترك  
واحدة وشي وستر شي من الركبة  
لستر النخذه **فروع الاول** لو اشبهت  
المكروه بالاجنبية حرما على معنى انه  
يجب الكف عنهما **الثاني** لو قال احد بكما طلق  
حرما نفليا الحرمة والله تعالى يعلم انه  
سبعين ايتها لكن ما لم يعين لمن معين  
**الثالث** الزايد على ما سطلق اسم المسح غير  
واجب والاولم يجز تركه **المسئلة الخامسة**  
وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه لانه  
جزؤه فالدال عليه بدل عليها بالنصر



**قالت العترة** والموجب قد يقتل عن نقيض  
**قلنا** لاستلزامه الإيجاب بدون المنع  
 من نقيضه محال وإن سلم منقوض  
 بوجوب المقدمة **السئلة السادسة**  
 الوجوب إذا نسخ بقي الجواز لأن الدال  
 على الوجوب يتضمن الجواز والناسخ  
 لا ينافيه فإنه يرتفع الوجوب بارتفاع  
 المنع من الترك **فيل** الجنس يتقوم  
 بالفصل فيرتفع بارتفاعه **قلنا** لا  
 وإن سلم فيتقوم بفصل عدم المحر  
**السئلة السابعة** الوجوب لا يجوز تركه  
**وقال الكعبي** فعل المباح ترك الحرام و  
 وهو واجب **قلنا** لا بل به يحصل **وقال**  
 الفقهاء يجب الصوم على الحايض والمرضى  
 والمسافر لأنهم شهدوا الشهر وهو موجب  
 وإيضاً عليهم القضا بعد زده **قلنا** العذر  
 مانع والقضاء يتوقف على السبب لا  
 الوجوب والاولا واجب قضاء الظاهر  
 على من نام جميع الوقت **الباب الثاني**

فيما لا بد للحكم وهو الحاكم والمحكوم عليه  
 وفيه ثلثة فصول **الفصل الأول**  
 في الحاكم وهو الشرع ودون العقل لما  
 يتنافس الحسن والنفع العقلين في  
 كتاب المصباح **فرعان** على التنزل **الأول**  
 شكر النعم ليس بواجب عقلاً وإن لو نعت  
 قبل الشرع لقوله تعالى وما كنا نقنت  
 حتى يبعث رسولاً ولأنه واجب أتما  
 لغاية المشكور وهو مثله أو للشاكر  
 في الدنيا وأنه مشقة بلا حظ أو في الآ  
 خرة ولا استدلال للعقل بها **فيل**  
 يدفع ظن ضرره الأجل **قلنا** قد يتضمنه  
 لأنه نصرت في ملك الغير وكاستهزاء  
 لحقارة الدنيا بالقياس إلى كبريائه  
 ولأنه ربما لا يقع لا يقا **فيل** يتغض  
 بالوجوب الشرعي **قلنا** الإيجاب  
 الشرعي لا يستدعي فائدة **الثاني** الأ  
 الوفاة الاختيارية قبل البعثة مباحة  
 عند البصرية وبعض الفقهاء محرمة عند



البعدازية وبعض الروايات وابن أبي  
هزيمة وتوقف الشيخ والصيرفي وفتره  
الامام بعدم الحكم والاولى ان يفتر  
بعدم العلم لان الحكم قديم عنده ولو  
يتوقف تعلقه على البعثة لتجوز التكليف  
بالمحال اخرج الاولون بانها انتفاع  
حال عن اماراة المفسدة ومضرة الما  
لك فيباح كالاستظلال بجدار النهر  
والاقتباس من ناره وايضا الماكيل  
الذي يذوق خلق لغرضه لا امتناع العث  
واستغناؤه ولبس للوضوء وانفاقا  
فهو للنفع وهو اما التلذذ والاغتدا  
او الوجتنابي مع الميل او الاستدلال  
ولا يحصل الا بالتناول واجيب عن الاول  
بمنع الوصل وعليه الاوصاف والدوران  
ضعيف وعن الثاني ان فعله لا يعمل  
بالعرض وان سلم فالمحصر ممنوع **وقال** الاول  
غرون تصرف بغير اذن المالك فيجزم  
كما في الشاهد ورد بان الشاهد يتصرف

٧  
به دون الغايب **تنبيه** عدم الحرمة لو وجب  
الاباحة لوان عدم المنع انتم من الازد  
**الفصل الثاني** في المحكوم عليه وفيه مسئلتان  
**الاولى** ان العدوم يجوز الحكم عليه كما اتا  
ثامورون بحكم الرسول عليه السلام  
**قيل** الرسول اخبر بان من سيولد فانه  
تعالى سيامر **قلنا** امر الله في الازل  
معناه ان فلانا اذا وجد فهو ثامور  
بكذا **قيل** الامر في الازل ولو سامع  
ولو بامور عث بخلاف امر الرسول  
**قلنا** مبني على التبع العقلي ومع هذا فلا  
سفه في ان يكون في النفس طلب  
التعلم من ابن سيولد **الثانية** لو يجوز  
تكليف الغافل من احوال التكليف بالمحال  
فان الفعل امتثال ويعتمد العلم به ولو  
مكنى مجزئ الفعل لقوله عليه السلام  
انما الاعمال بالنيات وتوقف  
بوجوب المعرفة واجيب بانه مستثنى  
**الثالثة** الزكراه الملحق بمنع التكليف



لزوَالِ الْقُدْرَةِ **الرابعة** التكليف يتوجه عند  
المباشرة **وقالت** المغترلة بل قبل **قلنا**  
ان القدرة حينئذ **قيل** التكليف في الحالة  
الابتداء في تاتي الحال **قلنا** الابتداء  
ان كان نفس الفعل في حال في الحال  
وان كان بغيره فيعود الكلام اليه **هـ**  
**قال** عند المباشرة واجب الصدور  
**قلنا** حال القدرة والداعية كذلك **الفصل**  
**الثالث** في الحكموم به وفيه مسائل **الاولى**  
التكليف بالمال جائز لوان حكمه لو استدعى  
غرضاً **قيل** لا يتصور وجوده فلا يطلب  
**قلنا** ان لم يتصور امتنع الحكم باستحالته غير  
واقع بالمنع لذاته كاعدام القديم قبل  
الحقائيق للاستقرار ولغوله تعالى  
لو يكلف الله نفساً الا وسعها **قيل**  
امر الله ابا لهب بالايمان بما انزل  
ومنه انه لا يؤمن فهو جمع بين التضييق  
**قلنا** لو سلم انه امر به بعد ما انزل انه  
لا يؤمن **الثانية** الكافر يكلف بالفروع

خلافاً

8  
خلافاً للحنفية وفرف قوم بين النهي و  
والامر **قلنا** ان الآية اومرة بالعبادة  
تتناولهم والكفر غير مانع لا مكان ازالته  
وايضاً الايات الموعدة بترك الفروع  
كثيرة مثل قول الشركين الذين لا يؤمنون  
الزكاة وايضاً انهم تلفوا بالنواهي  
لوجوب حد الزنا عليهم فيكونون مكلفين  
بالامر قياساً **قيل** الا انها ممكن دون  
الامثال واجب بان مجزئ الترك  
والفعل لو يكفى فاستويا وفيه نظر **قيل**  
لا يصح مع الكفر ولا قضاء بعده **قلنا** با  
لغاية تضعيف العذاب **الثالثة** امثال  
الامر يوجب الاجزاء لانه ان يعنى متعلقاً  
به فيكون امر بتحصيل الحاصل او بغيره فلم  
يمثل بالكيفية **قال** ابو هاشم لا يوجبها كما  
لا يوجب النهي الفساد والحبس طلب الجامع  
ثم الفرق **الكتاب الاول في الكتاب**  
والاستدلال به يتوقف على معرفة اللغة  
ومعرفة اقسامه وهو ينقسم الى امر ونهي



وعام وخاص ومجمل ومبين وناسخ ومنسوخ  
وبيان ذلك في البواب **الباب الأول**  
في اللغات وفيه فصول **الفصل الأول**  
في الوضع لما امتت الحاجة الى التعارف  
والتعاون وكان اللفظ افيد من الاشارة  
والمثال لعمره وابسر لاق الحروف **هـ**  
كيفية تعرض للنفس الضرورية **هـ**  
فصع بازاء المعاني الذهنية لدورانها  
معها ليفيد النسب والمركبات دون  
المعاني المفردة والافيدور ولم يثبت  
تعيين الواضع والشيخ زعم انه تعالى وضعه  
ووقف عباد مقلوه تعالى وعلم آدم  
الاسماء كلها ما انزل الله بهما من سلطان  
واختلفوا في السنن ولا نها لو كانت اصطلاح  
حية لا تحتاج في تعليمها الاصطلاح اخر  
ويتسلسل في الحال التعيين فيوضع الامان  
عن الشرع واجيب بأن الاسماء سمان  
الوسماء وحبا يصها او ما سبق وضعها  
والذم للاعتقاد والترقيف بعارضة

الافراد

الوقدار والتقديم بالترديد والقراين كما للاد  
طفال والتعبير لودع لوشته **وقال**  
ابوها شتم الكل مصطلح والافا التوقيف  
اما بالروحي فيتقدم البعثة وهي متافرة  
لقوله تعالى وما ارسلنا من رسول  
الا بلسان يومه او خلق علم ضروري  
في عاقل فيعرفه تعالى ضرورية فلا  
يكون مكلفا او في غيره وهو بعيد جدا  
اجيب بانه اهم العاقل كان وان سلم لم  
يكن مكلفا بالمعرفة فقط **وقال** الاشارة  
ما وقع به التنبيه الى الاصطلاح نو  
سمى والباقي مصطلح وطرق معرفتها  
النقل المتواتر والاحاد واستنباط  
العقل من النقل كما اذا نقل ان الجمع  
المعترف بدله الاستثناء وانه اخراج  
بعض ما يتناول اللفظ فيحكم بعمره  
واتا العقل الصرف فلا يجد **الفصل**  
**الثاني في تقسيم الالفاظ** دلالة  
اللفظ على تمام مسماه مطابقة وعلى



جزءه متضمن وعلى لوزمه الذهبية  
التزام واللفظ ان دل جزءه على جزء  
المعنى فركب والافرد والمفرد اما ان  
لا يستقل بمعناه وهو الحرف او استقل به  
وهو فعل ان دل بهيئة على احد الاز  
منة الثلاثة والوفاسم كلى ان اشترك  
معناه منوطى ان استوى ومشكل  
ان تفاوت جنس ان دل على ذات  
معين كالفرس ومشتق ان دل على  
ذى صفة معينة كالفارسي وجزوي  
ان لم يشترك علم ان استقل ومضمر ان  
لم يستقل **نفسيم آخر** اللفظ والمعنى  
اما ان يتحد او يتكرر او هي المتباينة  
تفاضلت معانيها كالشوار والبياض  
او توأمت كالسيف والقضار والنا  
طق والفصيح او تكثر واتحد المعنى  
وهي المترادفة او بالعكس فان وضع  
لكل مشترك والوفان نقل لعلوقة  
واشتهر في الثاني سمي بالنسبة الى

الاول منقول عنه والى الثاني منقول  
اليه والافحيفة ومجازا والثالث الاول  
المتحدة المعنى فنصوص واما الباقية  
فالمساوي الدلالة مجمل والراجح ظاهر  
والمرجوح ما قول والمشارك بين النص  
والظاهر المحكم وبين المجمل والما قول  
المتشابه **نفسيم آخر** مدلول اللفظ اما  
معنى او لفظ مفرد او مركب مستعمل او  
مهل نحو الفرس والكلمة واسماء الحرف  
والخبر والهديان والمركب صيغ للدوام  
فان افاد بالذات طلبا فالطاب للماهية  
استقام وللتحصيل مع الاستعداد امر ومع  
التساوي التماس وبالنسبة سوال  
والوفتحمل النصدين والكذب خبر  
وغیره تنبيه ويندرج فيه التزجي  
والتمني والقسم والنداء **الفصل الثالث**  
**في الاشتقاق** وهو دل لفظ آخر موا  
فقتة في عروقه الوصلية ومناسبتة في  
المعنى ولا بد من تغيير بزيادة او نقصان



عرف سكونا حركة او كليهما او بزيادة واحدة  
 ونقصانه او نقصان الاخر او بزيادة  
 او نقصانه بزيادة الاخر ونقصانه او  
 بزيادة او نقصانه نحو كاذب ونهر  
 وضارب وخف والضرب على مذهب  
 الكوفيين وغلو ومساك وحدروعا  
 ونبت واضرب وخاف وعد وكال وارم  
 واحكامه في مسایل **الاولى** شرط المشتق  
 صدق اصله خلافا لابي علي واعتقا  
 فانها قالوا بعالمية الله تعالى دون  
 علمه وعلوها به **فينا** ان الاصل  
 جزءه فلا يوجد **دونه** **الثانية** شرط  
 كونه حقيقة واما اصله خلافا لابن  
 سينا وابي هاشم لانه يصدق فيه  
 عند زواله فلا يصدق ايجابه **قيل**  
 مطلقان فلا تتناقضان **فلنا** موقفتان  
 بالمال لان اهل العرف يرفع احدهما با  
 بالآخر وعورض بوجوه **ان** الضارب  
 من له الضرب وهو اعم ودرء بانه اعم

من المستقبل ايضا وهو مجاز انفا **باب**  
 ان النجاة منعو عمل النعت الماضي فهو  
 نقصان بانهم اعملوا المستقبل **ج** انه لو شرط  
 لم يكن المتكلم ونحوه حقيقة واجيب بانه  
 لما نفذ اجتماع اهزائه الكنى بأخر  
 جزءه **د** ان المؤمن يطلق حاله الخلو  
 عن مفرومه واجيب بانه مجاز والاد  
 لوطلق الكافر على اكابر الصحابة حقيقة  
**الثالثة** اسم الفاعل لا يشتق لشيء  
 والفعل لغيره **للاستفراء** **قالت** المقتلة  
 الله متكلم بخلودم بخلقه في جسم كما  
 انه الخالق والخلق هو المخلوق **فلنا**  
 الخلق هو التأثير **قالوا** ان قدم قدم  
 العالم والاولا فتقر الى خلق اخر وتسلسل  
**فلنا** نسبة فلم تنجح الى تأثير آخر **الفصل**  
**الرابع في الترادف** وهو تنو الى اللفاظ  
 المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار  
 واحد كالانسان والبشر والتاكيد  
 بقوى الاول والتابع لا يفيد واحكامه



في مسابيل **الاولى** في سببه المترادفات  
 اتمامن واضعين والتبسا او واحد ككثير  
 الوسابيل والتوسيع في محال البدائع  
**الثانية** انه خلوف الاصل لانه تعريف  
 المعرف ومخرج الى حفظ الكل **الثالثة**  
 اللفظ يقوم بدل مرادفه من لغته اذ  
 التركيب يتعلق بالمعنى دون اللفظ  
**الرابعة** التوكيد تقوية مدلول ما ذكره  
 بلفظ ثان فاما ان يؤكد بنفسه مثل  
 مثل قوله عللو لا غزون قريشا ثلثا  
 او بغيره للمفرد كالنفس والعين  
 وكلوا وكلنا وكل اجمعين واخواته  
 او الجملة كان وجوازه ضروري ووقعه  
 في اللغات معلوم **النصل الخامس**  
**الاشتراك** وفيه مسابيل **الاولى** في اثنائه  
 اوجبه قوم لوجهين **القول** ان المعاني  
 غير متناهية والالفاظ متناهية فاذا  
 وزع لزم الاشتراك وقد بعد تسليم  
 المقدمين بان المقصود بالوضع متناه

**الثاني** ان الوجود يطلق على الواجب و  
 الممكن ووجود الشيء عينه ورتب بقا  
 الوجود زايد مشترك وان سلم وقوعه  
 لا يتنضم وجوبه واستحالة اخرون  
 بانه لا يفرم الغرض فيكون مفسدة  
 ويوفض باسماء الوجدانس والمختار  
 امكانه لجواز ان يقع من واضعين او من  
 واحد لغرض لانها م حيث يحل التصريح  
 ووقوعه للتردد في المراد من الغرض  
 ونحوه ووقع في القران مثل ثلثة قرء  
 والليل اذا عسعس **الثانية** انه بخلاف  
 الاصل والالم يفرم مالم يستفسر ولا تمنع  
 الاستدلال بالنصوص ولانه اقل  
 بالاستقراء ويتضمن مفسدة السامع لانه  
 ربما لم يفرم وهاب استفساره واستكف  
 وفهم غير مراده وحكى لغيره فيؤدي الى  
 جهل عظيم والدلفظ لانه قد يوجه الى  
 الافراد ايضا او يعتمد فهمه فيضع غرضه  
 فيكون مرهوبا **الثالثة** منهو بالمشتر



اما ان يتباينا كالغرة للحيض والطهر او  
 يتوحدان فيكون احدهما جزءا والاخره  
 كالممكن للعام والخاص او لازماله كا  
 كالشمس للكوكب وضوءه **الرابعة** يجوز  
 الشافعي رضي الله عنه والقاضيان  
 وابو علي اعمال المشترك في جميع منزهاته  
 الغير المتضادة ومنعه ابو هاشم و  
 والكرخي والبصري والامام **ثنا** التوفيق  
 في قوله تعالى ان الله وملائكته  
 يصلون على النبي والصلوة من الله  
 ومغفرة ومن غيره استغفار **قيل**  
 الضمير متعذر فيعد الفعل **فلنا**  
 يتعد معنى لالفاظا وهو المدعى وفي  
 قوله تعالى الم تر ان الله يسجد الاديّة  
**قيل** حرف العطف بمثابة العامل **فلنا**  
 لو وان سلم فيثابته بعينه **قيل** يحمل و  
 وضعه للمجموع فالاعمال في البعض **فلنا**  
 فيكون المجموع مسند الى كل واحد وهو  
 باطل احتج المانع بانه لم يضع الواضع

للمجموع لم يجز استعماله فيه **فلنا** لم لا يكفي  
 الوضع لكل واحد للاستعمال في الجميع ومن  
 المانع من جواز في الجمع والسلب والفرق  
 ضعيف ونقل عن الشافعي رضي الله عنه  
 والقاضي الوجوب حيث لا قرينة **الخامسة**  
 المشترك ان تجزى عن القرينة مجمل وان قرئ  
 به ما يوجب اعتبار واحد تعين او اكثر  
 فكذلك عند من يجوز الاعمال في معنيين  
 وعند المانع مجمل او الغاء البعض فيخصر  
 المراد في الباقي او الكل فيحمل على المجاز فإ  
 تعارضت حمل على الرابع هو واصله فان  
 تساوبا او ترجح احدهما واصل الاخر فحمل  
**فصل السادس في الحقيقة والمجاز**  
 الحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الثابت والمثبت  
 نقل الى العقد المطابق ثم الى القول  
 المطابق ثم الى اللفظ المشتمل فيما وضع  
 له في اصطلاح النحاطب والتاء لنقل  
 اللفظ من الوصفية الى الوجودية والمجاز  
 منقول من الجواز بمعنى العبور وهو المصطلح



او المكان نقل للفاعل ثم الى اللفظ المستعمل  
في معنى غير موضوع له يناسب المصطلح و  
فيه مسایل **الاولى** الحقيقة اللغوية من  
جودة وكذا العرقية العامة كالداية  
ونحوها والخاصة كالقلب والتقص والمج  
والفرق واختلف في الشرعية كالصلوة  
والزكاة والمج فنع الغاضبي واثبت المغيرة  
مطلقا والحق انها مجازات لغوية اشتهرت  
للموضوعات مبتدأة والالم يكن عرقية  
فلا يكون القرآن عربيا وهو باطل لقوله  
تعالى وكذلك انزلناه قرآنا عربيا ونحوه  
**قيل** المراد بعضه فان الخالف على ان لا تغير  
القرآن بحث بقراءة البعض **قلنا** معارض  
بما يقال انه بعضه **قيل** تلك كلمات فلا  
يل فلا تخرجه عن كونه عربيا كقصيدة  
فارسية فيها الفاظ عربية **قلنا** تخرجه  
والاصح الاستثناء **قيل** كفي في عربيتها  
استعمالها في لغتهم **قلنا** تخصيص اللفاظ  
باللغات بحسب الدلالة **قيل** منقوض

بالشكاة

بالشكاة والنسطاس والوسبرق والسجيل  
**قلنا** وضع العرب فيها وافق لغة اخرى  
وعرض بان الشارع اخرج معاني  
فلا بد لها من الفاظ **قلنا** كفي التجويز و  
وبان الايمان لغة هو التصديق وبالشرح  
فعل الواجب لونه الاسلام والالم يقبل  
من متغيبه لقوله ومن يبتغي غير الاسلام  
دينا فلن يقبل منه ولم يحز استثناء المسلم  
من المؤمن وقد قال الله تعالى فافرضا  
من كان فيها اديبه والاسلام والدين  
لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام  
والدين فعل الواجبات لقوله تعالى و  
ذلك دين القيمة **قلنا** في الشرع نصيب  
خاص وهو غير الاسلام والدين فانها  
الانقياد والعمل الظاهر ولهذا قال الله  
تعالى قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا وانما  
جاز الاستثناء لصدق المؤمن على المسلم  
بسبب ان التصديق شرط صحة الاسلام  
**فروع الاول** النقل خلاف الاصل اذا اصل



بقا الاول ولونه يتوقف على الاول  
 ونسخه ووضع ثان فيكون مرهوها **الثاني**  
 الاسماء الشرعية مرهودة متواطئة كما  
 كالحج والمشاركة كالصلوة الصادقة على  
 ذات الوركين وصلوة المصلوب وصلوة  
 الجنازة والمغزلة ستموا اسماء الذوات  
 دينية كالمؤمن والفاسق والمي وف  
 لم توجد والفعل وجد بالبيع **الثالث**  
 صيغ العقود كبيع انشاء اذ لو كان  
 اخبارا وكان ماضيا اوها لالم يقبل  
 التعليق والاولم يقع وايضا ان كذبت لم  
 تعتبر وان صدقت فصدقتها اما بها  
 فيدروا وبغيرها وهو باطل اجمعا وايضا  
 لو قال للرجعية طلقك لم يقع كما لو نكح  
 الاخبار **الثانية** المجازات في المفرد  
 مثل **الاسد للشجاع** او في المركب مثل  
**شعر اشاب الصغير** وافنى الكبير  
 كثر الغداة ومتر العشي  
 وفيها مثل احيا بني اكنى الى بطلتك و

ابن داود في القرآن والحديث **لنا** قوله تعالى  
 جدارا يريد ان ينقض فاقامه **قال** فيه  
 الباس **قلنا** لا الباس مع القرينة **قال** لا  
 يقال لله اته منجز **قلنا** لعدم الوزن  
 اوليهامه الاتساع فيما لا ينبغي  
**الثالثة** شرط المجاز العلوقة المعنبر  
 نوعها نحو السببية القابلية مثل سال  
 الوارثي والصورية كسمية اليد قدرة  
 والفاعلية مثل نزل السحاب والغايته  
 كسمية العنب خرا والمستببة كسمية المر  
 المهلك بالموت والاولى اولى للسنن  
 على النعين ومنها الغاية لانها علة في  
 الذهن ومعلولة في الخارج والمشابهة  
 كالاسد للشجاع والمنقوش ويستمى الو  
 سنارة والمضادة مثل جزاء سببة سببة  
 والكلمة كالقران لبعضه والجزئية كالو  
 سود للزنجي والاولى اقوى للسنن  
 والاستعداد كالسكر الخمر في الدن والمجا  
 ورة كالزاوية للقربة والزيادة المنقص



مثل ليس كمثل شئ واسئل القرينة التي  
والنقل كالمثل للخلق **الرابعة** المجاز  
بالذات لا يكون في الحرف لعدم الوفاة  
والفعل والمشتق لانهما يتبعان الوصل  
والعلم لانه لم ينقل لعلو **الخامسة** المجاز  
خلو الوصل لا احتياجه الى الوضع الاول  
والمناسبة والنقل ولا خلوه بالنهم فان  
غلب كالطلوق تساويا والاولى هـ  
الحقيقة عند ابي حنيفة والمجاز عند ابي  
يوسف نصهما **السادسة** يعدل الى المجاز  
نقل لفظ الحقيقة كالحقيقين او حقارة  
معناه كقضاء الحاجة او لبلاغة لفظ المجاز  
او عظمة في معناه كالمجلس او زيادة بيان  
كالوسد **السابعة** اللفظ قد لا يكون  
حقيقة ولا مجازا كما في الوضع الاول  
والاعلام وقد يكون حقيقة ومجازا هـ  
باصطلاحين كالعادة **الثامنة** علومه  
الحقيقة سبق النهم والعراء عن القرينة وعكس  
المجاز الاطلاق على المستحيل مثل واسئل

القرينة والاعمال في النسيجي كالدابة للحمار  
**الفصل السابع في تعارض ما ينحل بالنهم**  
وهو الاشتراك والنقل والمجاز والاضمار  
والتخصيص وذلك على عشرة اوجه هـ  
**الاول** النقل اولى من الاشتراك لوفاده  
في الحالتين كالركوة **الثاني** المجاز خير منه  
لكثرة واعمال اللفظ مع القرينة ورونها  
كالنكاح **الثالث** الاضمار خير منه لوق  
احتياجه الى القرينة في صورة واحتياجه  
الاشتراك اليها في الصورتين **الرابع**  
التخصيص خير لانه خير من المجاز كما سبأ  
في مثل ولو شجرا ما نكح اباكم فانه مشترك  
او مختص بالعقد وخص عنه الفاسد **الخامس**  
المجاز خير من النقل لعدم استلزامه نسخ  
القول كالضمة **السادس** الاضمار  
خير لانه مثل المجاز كقوله تعالى وحرم  
الربوا فان اخذ مضمرا والربوا نقل الى  
العقد **السابع** التخصيص اولى لما تقدم  
مثل اصل الله البيع فانه المبادلة مطلقا



وخص الفاسد ونقل الى المستبح لشرائط  
 الصحة **الثامن** الوضعا مثل المجاز لو  
 لا استويا في القرية مثل هذا **ابن القاسم**  
 التخصيص خير لوق الباني متعين  
 والمجاز ربما لم يتعين مثل ولو ناكلوا ما  
 لم يذكر اسم الله عليه فان المراد التلفظ  
 وخص النسيان او الذبح **العاشر** التخصيص  
 خير من الوضعا لما مر مثل وكلم في القضا  
 هيوة **تنبيه** الاشتراك خير من النسخ  
 لو انه لو يبطل والاشراك بين علمين  
 خير منه بين علم ومعنى وهو خير منه  
 بين معينين **الفصل الثامن في تفسير**  
**حروف يحتاج اليها وفيه مسائل الاولى**  
 الواو للجمع المطلق باجماع النحاة ولانها  
 تعمل حيث تمنع الترتيب مثل نقائل  
 زيد وعمر ووجاء زيد وعمر وقبله و  
 ولانها كالجمع والتثنية وهما لا يوجبان  
 الترتيب **قيل** انكر عدو ومن عصاها هـ  
 ملقنا من عصي الله ورسوله **قلنا** هـ

ذلك

ذلك لو ان الوفا اشتد تعظيما **قيل**  
 لو قال لغير المسوسة انت طالق وطالق  
 طلقت طلقة واحدة بخلاف انت طالق  
 طلقين **قلنا** الانشآت من مرتبة بترتيب  
 اللفظ وقوله طلقين تفسير لطلالق  
**الثانية** الغال للتعقيب اجماعا ولهذا ربط  
 به الجاء اذ لم يكن فعلا وقوله تعالى  
 لو تفتروا على الله كذبا فيستحكم بعذاب  
 مجاز **الثالثة** في اللظرفية ولو تعدى  
 مثل ولو صلبكم في جذوع النخل ولم يثبت  
 مجيها للشيء **الرابعة** من لا يند والغاية  
 او التبيين او التبعض وهو حقيقة في  
 التبيين دفعا للاشتراك **الخامسة**  
 الباء تعدى اللوزم وتجزى المعدي  
 لما تعلم الفرق بين مسحت المنديل وبا  
 وبالمنديل ونقل انكاره عن ابن جني  
 ورد بانه شهادة نفي **السادسة** انما  
 للحصر لو ان ان للوثبات وما للنفى هـ  
 فيجب الجمع على ما امكن وقد قال الراعي



**شعر** وليست بالكثر منهم هههه  
 واتما الغزة لكناثر والفرود  
**شعر** انا الذي ايد الحامي الذماد واتما  
 يدافع عن احسا بنا انا او مثلي  
 وعورض بقوله تعالى انا المؤمنون  
 الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم  
**قلنا** المراد الكاملون **الفصل التاسع**  
**في كيفية الاستدلال بالالفاظ**  
 وفيه مسایل **الاولى** لا يخاطبنا الله  
 بالهمل لانه هذيان اجتمعت المشيئة  
 باويل السور **قلنا** اسماءها ويات  
 الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله  
 الا الله واجب والا يتخصص المعطوف  
 بالحال **قلنا** يجوز حيث لو بس مثل و  
 و هبنا له اسكن ويعقوب نافله و  
 ويقول له كانه رؤس الشياطين **قلنا**  
 مثل في الاستنباح **الثانية** لا يعنى  
 خلاف الظاهر من غير بيان لان اللفظ  
 بالنسبة اليه **هل قالت** الرجعية يفيد

عجا ما قلنا برنفع الوقوف عن قوله ه  
 تعالى **الثالثة** الخطاب اما ان يدل  
 على الحكم منظومه فيجمل على الشرعي  
 ثم العرفي ثم اللغوي ثم المجازي او يتفرع  
 وهو اما ان يلزم عن مفرد توقف عليه  
 عقلا او شرعا ارم واعنى عبدك عني  
 وبسببى افتضا او مركب موافق وهو فحوى  
 الخطاب كدلالة تحريم التافيف على تحريم  
 الضرب وجواز المباشرة الى الصبح على  
 جواز الصوم جنبا او مخالف كلزوم  
 نفي الحكم عما عدا المذكور وبسببى دليل  
 الخطاب **الرابعة** تعليل الحكم بالوسم  
 لا يدل على نفيه عن غيره والاول ما جاز  
 القياس خلافا لابن الدقاف وبما  
 وباعدك صنفى الذات مثل في شاة  
 الغنم زكوة يدل ما لم يظهر للتخصيص  
 فائدة اخرى خلافا لابي حنيفة وابن  
 سريج والقاضي وامام الحرمين والغزالي  
**لنا** انه المباد ومن نحو قوله علوم مطلق



الغنى ظلم ومن قولهم الميت اليهودي  
 لا يبصر وان ظاهر التخصيص بسند  
 فائدة وتخصيص الحكم فائدة وغيرها  
 منتف بالاصل فتعين وان الترتيب  
 يشعر بالعلية كما ستعرفه والاصل ينفي  
 علة اخرى فينتفى بانتفايه **فيل** لو دل  
 لدل اما مطابقة او التزاما **فلنا** دل  
 التزاما لما ثبت ان الترتيب يدل على  
 العلية وانتفاء العلة يستلزم انتفاء  
 معلولها المساوي **فيل** ولو تفقلا او  
 لو كم خشيعة املوق ليس كذلك  
**فلنا** غير المدعى **الخامسة** التخصيص  
 بالشرط مثل وان كن اولوف هل  
 فانفردا عليهن فانه ينتفى الشرط  
 بانتفايه **فيل** تسمية ان حرف شرط  
 اصطلاح **فلنا** الاصل عدم التعلق **فيل**  
 يلزم ذلك لو لم يكن للشرط بدل  
**فلنا** يكون الشرط احدها وهما غير  
 المدعى **فيل** ولو فكرها فتيانكم على

البغاء ان اردن محضنا ليس كذلك  
**فلنا** لو سلم بك انتفى الحرمة لا منناع  
 الاكراه **السادسة** التخصيص بالعدد  
 لو يدل على الزايل والنافض **التابعة**  
 النص اما ان يستقل بافادة الحكم او  
 والمقارن له اما نص اخر مثل دلالة  
 قوله تعالى افحصيتا هري مع قوله  
 تعالى ومن يعص الله ورسوله فان  
 له نازجهم على ان تارك الامر يستحق  
 النار ودلالة قوله تعالى وعمله وفعله  
 ثلثون شهرا مع قوله تعالى حولين  
 كاملين لمن اراد ان يتم الرضاغة على الله  
 مدة الحمل ستة اشهر واجماع كدلالة  
 ما دل على ارث الحال مع الوجود الدال  
 على ان الحالة بمثابة على ارثها **الباب**  
**الثاني في الادامر والنواهي** وفيه فصل  
**الفصل الاول** في لفظ الامر وفيه مسئلتان  
**الاولى** انه حقيقة في القول الطالب للفعل  
 واعتبر المعزلة العلوية والحقين



ويفسد لها قوله تعالى حكايته عن فرعون  
 ما اذا نامرون وليس حقيقة في غيره فاما  
 للوشتراك **قال** بعض الفقهاء انه  
 مشترك بينه وبين الفعل ايضا لانه  
 يطلق عليه مثل وما امرنا وما امر فرعون  
 برشيد والوصول في الوجدان الحقيقة  
**قلنا** المراد الشان مجازا **قال** البصير  
 اذا قيل امر فلان نردفنا بين القول  
 والقول والفعل والشيء والصفة والثان  
 وهو اية الشتراك **قلنا** لا بل يبادر  
 القول **الثانية** الطلب بد يهتق التصور  
 وهو غير العبارات المختلفة والارادة  
 خلافا للمنزلة **لنا** ان ايمان الكافر قاسم  
 به ليس بمراد لما عرفت وان المهدي لعذره  
 في ضرب عبده بامر ولا يريد اغفر  
 ابو علي وابنه بالتغاير وشرطا الارادة  
 في الدلالة ليميز عن التهديد **قلنا**  
 كونه مجازا كاف **الفصل الثاني** في  
**صيفته** وفيه مسایل **الاولى** ان

صيغة افعل ترد لسته عشر معنى **الاول**  
 يجاب افعيما القدوة **ب** الندب فكانت بهم  
 ومنه كل مما يليك **ج** الورشاد فاستشهد  
**د** الوباحة كلوا **ه** التهديد اعملوا ما شئتم  
 ومنه قل تمثعوا **و** الاضنان كلوا مما رزقكم  
 الله **ز** الاكرام واخلوها **ح** التسخير كونوا  
 فردة **ط** التمجيز فانوا بسورة **ي** الوهانة  
 ذق **يا** التسمية اصبروا **واو** نصبروا **يب**  
 الدعاب اللهم اغفر لي **يج** التمني **الاول**  
 ايها القيل الطويل **الواو** احملي **يد** الوضعا  
 بل القوابه **الكوين** كن فيكون **يو**  
 الخبر فاصنع ما شئت وعكسه **الوالدان**  
 يرضمن لو شئ المرأة **المرأة الثانية** انها  
 حقيقة في الوجوب مجاز في الباقي  
**وقال** ابوها شمر انه للندب **وقيل**  
 للوباحة **وقيل** مشترك بين الوجوب  
**وقيل** للقدر المشترك بينهما **وقيل**  
 لاهداهما ولو تعرفه وهو قول الغزالي  
**وقيل** مشترك بين الثلاثة **وقيل** بين



الخمسة **لنا** وجهه **الاول** قوله تعالى  
 ما منعك ان لا تسجد اذا امرتك فمر على  
 ترك المأمور فيكون واجبا **الثاني** قوله  
 اركعوا لا يركعون **قيل** فمر على الكذب  
**فلنا** الظاهر على ان الذم للترك والويل  
 للكذب **قيل** لعل قرينة اوجبت **فلنا**  
 رتب الذم على ترك مجيء الفعل **الثالث**  
 تارك الامر مخالف له كما ان الوقت  
 به موافق والمخالف على صدد العذاب  
 لقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون  
 عن امره ان يصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب  
 اليم **قيل** الموافقة اعتقاد حقيقة الامر  
 فالمخالفة اعتقاد فساد **فلنا** ذلك  
 لدليل الامر لوله **قيل** الفاعل ضمير و  
 والذين مفعول **فلنا** الاضمار خلافا  
 الاصل ومع هذا فلا بد له من مرجع  
**قيل** الذين يستلزمون **فلنا** هم المخالفون  
 فكيف يأمرون بالخذل عن انفسهم وان  
 سلم فيضيع قوله ان نصيبهم **قيل** فليحذر

لا يوجب **فلنا** يحسن وهو دليل قيام مقتضى  
**قيل** عن امره لا يعبر **فلنا** عامر لجواز الاشتنا  
**الرابع** ان تارك المأمور عاجل لقوله  
 تعالى افصيت امرى لا يعصون الله  
 ما امرهم والعاصي يستحق النار لقوله  
 ومن يعص الله ورسوله فان له نار  
 جهنم خالدين فيها ابد **قيل** لو كان العصى  
 ترك الامر كترك قوله تعالى وينفعلون  
**فلنا** الاول ماض او حال والثاني مستقبل  
**قيل** المراد الكفار لغزينة الملود **فلنا** ه  
 الملود الكثر الطويل **الخامس** انه علوه  
 اشتهج لذم ابي سعيد الخدري على ترك  
 استجابته وهو يصلي بقوله تعالى استجبوا  
 لله وللرسول اشتهج ابو هاشم بان المنار  
 بين السؤال والامر هو الرتبة والسؤال  
 للندب فكذا الامر **فلنا** السؤال ايجاب  
 وان لم يتحقق والعامل بالاشتراك  
 بان الصيغة لما اشتملت فيهما والاشتراك  
 والمجاز خلافا لاصل فيكون حقيقة في



في القدر المشترك **قلنا** يجب المصراحي  
 المجاز لما تنامي الدليل والعامل بالتوقف  
 بان يعرف مفهومها لا يمكن بالعقل و  
 النقل لانه لم يتواتر والواحد لا يفيد  
 القطع **قلنا** المسئلة وسيلة الى العمل فكيفها  
 الظن وايضا يتعرف بتركيب عقل  
 من مقدمات عقلية كما سبق **الثالثة**  
 الامر بعد التحريم للوجوب وقيل للوجوب  
**لنا** ان الامر يفيد وروده بعد المرة  
 لو يدفعه **قيل** اذا حلت فاصطادوا  
 للوبا **قلنا** معار من بقوله سأل  
 فاذا سلخ الوشهر الحرم فاصلوا واختلف  
 القائلون بالوبا **قلنا** في النهي بعد الوجوب  
**الرابعة** الامر المطلق لا يفيد التكرار  
 ولا يدفعه **قيل** للتكرار **وقيل** للمرة  
**وقيل** بالتوقف للتكرار او الجمل  
 بالحقيقة **لنا** تفيد بالمرّة والرات  
 من غير تكرير ولا نقص وانه ورده  
 مع التكرار ومع عدمه فيجعل حقيقته

في المشترك

في المشترك وهو طلب الاثبات به ونما  
 للتكرار والمجاز وايضا لو كان للتكرار  
 لقم الاوقات فيكون تكليفا بما لا يطاف  
 وينسخه كل تكليف بعده لا يجامعه  
**قيل** ينسك الصديق على التكرار بقوله  
 واتوا الزكوة من غير تكبير **قلنا** لعله علو  
 بين تكراره **قيل** انتهى يقتضي التكرار  
 فكن الامر **قلنا** الانتهاء ابد ممكن دون  
 الامثال **قيل** لو لم يتكرر لم يرد النسخ **قلنا**  
 وروده فريضة التكرار **قيل** حسن الاستفاد  
 دليل الاشتراك **قلنا** قد يستفاد عن افراد  
 المتواطى **الخامسة** المعلن بشرط وصفه  
 مثل وان كنتم جنبا فاطهروا والتساريف  
 والتساريف فاقطعوا لا يقتضي التكرار  
 لفظا ويقتضيه قياسا اما الاول فلو كان  
 ثبوت الحكم مع الصفة والشرط يحمل  
 التكرار وعدمه ولانه لو قال ان رقت  
 الدار فانت طالق لم يتكرر واما الثاني  
 فلو ان الترتيب يفيد العلية فيتكرره



الحكم بتركها وانما لم يترك والطلد وق  
 لعدم اعتبار تعليله **السادسة** الامر  
 لا يفيد الفور خلافا للحنفية ولا النسخي  
 خلافا للقوم **وقيل** مشترك **لنا** ما تقدم  
**قيل** انه تعالى ذم ابليس بالترك  
 ولو لم يقتض الفوري لما استحق الذم **قلنا**  
 لعل هناك قرينة عيئت الفورية هـ  
**قيل** سارعوا ووجب الفور **قلنا** منه لان  
 الامر **قيل** لو جاز التأخير فاما مع ذلك  
 فيستطاع اولامعه فلو يكون واجبا  
 وايضا اما ان يكون للتأخير امد وهو  
 اذا ظن فواته وهو غير شاملا ولو فلو  
 يكون واجبا **قلنا** منقوض بما اذا صرح  
 به **قيل** انتهى يفيد الفور **قلنا** لا نرى  
 يفيد الكثرة **الفصل الثالث في التواهي**  
 وفيه مسائل **الاولى** النهي يقتضي هـ  
 التحريم لقوله تعالى وما نهاكم عنه  
 فانتهوا وهو كالامر في الكثرة والفور  
**الثانية** النهي بدل شرعا على الفساد

في العبادات لوق النهي بعينه لا يكون  
 مأمورا به وفي العاملة اذا رجع  
 الى نفس العقد او امر داخل فيه او لزم  
 كبيع الحصاة والملاقيح والتربو لوق  
 الاولين تمسكوا على فساد الربوا بمخرج  
 النهي من غير تكبير وان رجع الى امر  
 مفارقه كالبيع في وقت النداء فلو  
**الثالثة** مقتضى النهي فعل الضد لان  
 عدم غير مقدر **وقال** ابو هاشم  
 من دعي الى زنا فلم يفعل مدع **قلنا**  
 المدع على الكف **الرابعة** النهي عن  
 الاشياء اما عن الجميع كالزنا والسرفه  
 او عن الجمع كسكاح اخنين **الباب الثالث**  
**في العموم والخصوص** وفيه فصول  
**الفصل الاول في العموم** العام لفظ  
 يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد  
 وفيه مسائل **الاولى** ان لكل شيء هو  
 بها هو فالذال عليها المطلق وعليها  
 مع وحدة معينة المعرفة وغير معينة



الشكوة ومع وحدت معدودة العدد  
 ومع كل جزئياتها العام **الثانية** العموم  
 اقالفة بنفسه كاتى لكل من للعالمين  
 وما لغيرهم واين لكان ومنى للزمان  
 او بغيرية في الاوثان كالجمل المحتلى بالو  
 لف والدم والمضاف وكذا اسم الجنس  
 او النفي كالشكوة في سياقه او عرفا مثل  
 حرمت عليكم امهاتكم فانه ينسب حرة  
 جميع الاستناعات او عقدا كترتب  
 الحكم على الوصف ومعار العموم جواز  
 الاستثناء فانه يخرج ما يجب انداجه  
 لولاه والاولى من الجمع **المشترق** لو  
 تناوله او منع الاستثناء لكونه نقضا  
**قلنا** منقوض بالاستثناء عن العدد و  
 وايضا استدلال الصحابة بعموم ذلك  
 مثل والزانية يوصيكم الله في اولادكم  
 امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا  
 لا اله الا الله الايمه من فريش نحن  
 معاشر الانبياء لانودث شايعنا من

غير تكبير **الثالثة** الجمع المشترق لو يقتضى  
 العموم لانه يحمل كل لنوع العدد **قال**  
 الجبلى حقيقته في كل انواع العدد فيحمل  
 على جميع حقايقه **قلنا** لا بل في القدر  
 المشترك **الرابعة** قوله تعالى لا يستوي  
 اصحاب النار واصحاب الجنة بحمل  
 نفي الاستواء من كل وجه ومن بعضه  
 بخلاف لواعل فانه يعز ويقبل التخصيص  
 كما لو قيل لواعل اكلد وفرق ابو حنيفة  
 بان اكلد يدل على التوحيد وهو ضعيف  
 فانه للتوكيد ويستوي فيه الواحد والجمع  
**الفصل الثاني في المخصوص** وفيه ثلثا  
**الاول** التخصيص اخراج بعض ما  
 يتناول اللفظ والفرق بينه وبين  
 النسخ انه يكون للبعض والنسخ عن  
 الكل والمخصص المخرج عنه والمخصص  
 المخرج وهو ارادة اللفظ ويقال  
 للدال عليها مجازا **الثانية** القابل للتخصيص  
 حكم ثبت لمتعد لفظا مثل اقلوا المشركين



او معنى وهو ثلثة **الاول** القلة وهو  
 تخصيصها كما في **العرايا الثاني** مفهوم  
 الموافقة فيخصص بشرط بقاء المفروض  
 مثل جواز حبس الولد حتى الولد **الثالث**  
 مفهوم المخالفة فيخصص بدليل راجح  
 كتخصيص مفهوم اذا بلغ الماء بالراك  
**فيل** يولهم البدأيا او الكذب **فلنا** يندفع  
 بالتخصيص **الثالثة** يجوز التخصيص ما  
 بقي غير محصور ولما جاز اكلت قل الرما  
 ولم ياكل غير واحد وجوز النقال  
 الى اقل المراتب فيجوز في الجمع ما بنى  
 ثلثة فانه الاقل عند الشافعي وابي  
 حنيفة بدليل تفاوت الواضعا وتفصيل  
 اهل اللغة واثنان عند القاضي والاول  
 ستاذ بدليل قوله وكنا حكم شاهد بن  
**فيل** اضاف الى المعولين وقوله قد صنعت  
 قلوبكم **فيل** المراد بها الميول وقوله  
 عليه السلام الاثنان فانورهما جماعة  
**فلنا** اراد به جواز السفر في غيره الى

الواحد وقوم الى الواحد مطلقا **الرابعة**  
 العام التخصيص مجاز والاول مشترك  
**قال** بعض الفقهاء انه حفيضة ورفق  
 الامام بين التخصيص بالتصنيف والتفصيل  
 لوقن المقيّد بالقصة لم يتناول غير **فلنا**  
 المركب لم يوضع والمفرد متناول **الخامسة**  
 التخصيص بعين حجة ومنعها عيسى  
 ابن ابيان وابو ثور ونقل الكرخي  
**لنا** ان دلالة على فرد لا يتوقف  
 على دلالة على الاخر لوسخالة الدو  
 فلا يلزم من زوالها **السادسة** يندل  
 بالعام ما لم يظهر التخصيص وابن سريج  
 اوجب طلبه **اولنا** لوجب لوجب  
 طلب المجاز للتحرز عن الخطاء والدلزم  
 منتف **قال** عارض دلالة احتمال  
 التخصيص **فلنا** الاصل يدفعه **الفصل**  
**الثالث في التخصيص** وهو متصل  
 ومنفصل والتفصيل اربعة **الاول**  
 الاستثناء وهو الاخراج بالادعية



وتحوها والمنقطع مجاز وفيه مسابيل  
**الاولى** شرطه الاتصال عادة با  
 باجماع الودباء وعن ابن عباس خلافة  
 قياسا على التخصيص بغيره والجب آيب  
 النقص بالقصة والغاية وعدم الود  
 سفراف وشرط المنايلة ان لا يزيد  
 على النصف والقاضي ان ينقص منه  
**لنا** لو قيل على عشرة التسعة لزم واحد  
 اجماعا وعلى القاضي استثناء الفاء  
 من المخلصين وبالعكس **قال** الوقت  
 ينسب فيستدرك ونوقف بما ذكرنا  
**الثانية** الاستثناء من الاثبات نفي  
 وبالعكس خلافا لابي حنيفة **لنا**  
 لو لم يكن كذلك لم يتم لواله لا الله  
 احتج بقوله عليه السلام لا صلوة  
 الا بظهور **قلنا** للمبالغة **الثالثة** الم  
 المتعددة ان تعاطفت واستوفت الود  
 الاول عادى الى المنفرد عليها والود  
 يعود الثاني الى الاول لونه اقرب هـ

**الرابعة** قال الشافعي رضي الله عنه  
 للجمل كقولہ تعالى الا الذين تابوا يقول  
 اليها وخص ابو حنيفة بالاخيرة و  
 ونوقف القاضي والمرتضى **وقيل** ان  
 كان بينهما تعلق فجميع مثل اكرم الفقهاء  
 والزهاد وانفق عليهم الا المبدعة والود  
 فللاخيرة **لنا** ان الاصل اشتراك المعطوف  
 والمعطوف عليه في المتعلقات كالجبال  
 والشرط وغيرها **وقيل** الاستثناء فلو  
 الدليل هو لفي في الاخيرة للضرورة  
 فبقينا الاولى على اصلها **قلنا** منقوض  
 بالقصة والشرط **الثاني** الشرط وهو  
 ما ينوقف عليه تأثير الموثر لا وجوده  
 كالاخصاء وفيه مسكتان **الاولى**  
 الشرطان وجد دفعة فذاكى والود  
 فيوجد المشروط عند تكامل اجزائه  
 او ارتفاع جزاء ان شرط عدمه **الثانية**  
 ان كان زانيا ومحصنا فارجم مجناحه  
 اليهما وان كان سارقا او نبتاشا فقطع



يكفى احدهما وان شئت فسلم وعما تم  
 حرر شئ عتفا وان قال او يثبت احدهما  
 فيعتن **الثالث** الصفة مثل فخر برتبة  
 مؤمنة وهي كالاستثناء **الرابع** الغاية  
 وهو طرفه وحكم ما بعد ها خلا ف  
 ما قبلها مثل ثم اتوا الصيام الى الليل  
 ورجب غسل المرفق للوجهين طر  
 والمنفصل ثلثة **الاول** العقل كقوله  
 تعالى والله خالق كل شئ **الثاني**  
 الحس مثل واوتيت من كل شئ **الثالث**  
 الدليل السمتي وفيه مسابيل **الاولى**  
 الخاص اذا عارض العام فخصه علم  
 تاخيرها ام لا وابو حنيفة يجعل المتقدم  
 منسوخا وتوقف حيث جهل **لنا** اعما  
 الدليلين اولى **الثانية** يجوز تخصيص  
 الكتاب به وبالسنة المتواترة والاد  
 جماع كتخصيص المطلقات بترتيب  
 بانفسهن ثلثة فرود بقوله اولاد  
 الاعمال اجهلن وقوله يومكم الله

الوجه بقوله عليه السلام القائل لو برت  
 والزانية والزاني فاجلدوا برجه عليه  
 السلام المحصن وتنصيف حد القذف  
 على العبد **الثالثة** يجوز تخصيص الكتاب  
 والسنة المتواترة بخبر الواحد ومنع قوم  
 وابن ابيان فيما لم يخصصوا وكذا في منفصل  
**لنا** اعمال الدليلين ولو من وجه اول  
**فيل** قال عليه السلام اذا روى عني  
 حديث فاعرضوه على كتاب الله فان  
 وافقه فاقبلوه وان خالفه فردوه **قلنا**  
 منقوض بالتواتر **فيل** الظن لا يعارض  
 القطع **قلنا** العام مقطوع المتن مظنون  
 الدلالة والخاص بالعكس فتعاده **فيل**  
 لو خصص النسخ **قلنا** التخصيص هو  
 وبالقياس ومنع ابو علي وشرط ابن  
 ابيان التخصيص وكذا في منفصل وابن  
 سريج الجلاء في القياس واعتبر حجة الاد  
 سلام ارجح الظنين وتوقف القاض  
 وامام الحرمين **لنا** ما تقدم **فيل** القياس



فرع فلا يقدم قلنا على اصله **قيل** فقد  
 مآته أكثر قلنا قد يكون بالعكس ومع  
 هذا فاعمال الكتل اجري **الرابعة** يجوز  
 تخصيص المنظوم بالمفهوم لونه دليل  
 كتخصيص خلق الماء ظهورا لونه نجسه  
 شيء الا ما غير طعمه او ريحه بمفهوم  
 اذا بلغ الماء قلين لم يحمي خبثا **الخامسة**  
 العادة التي قررها الرسول تخصص  
 وتقريره وم على مخالفة العام تخصص  
 له فان ثبت حكم على الواحد حكم على  
 الجماعة برفع عن الباين **السادسة**  
 خصوص السب لا تخصص لونه لا  
 لا يعارضه وكذا مذهب الراوي  
 كحديث ابي هريرة وعمله في الولوع  
 لونه ليس بدليل **قيل** خالف لدليل والا  
 اتحدث روايته قلنا ربما ظنه دليل  
 ولم يكن **السابعة** افراد فرد لا تخصص  
 مثل قوله عليه السلام ايما اهاب  
 دبح فقد ظهر مع قوله في شاة مبرونة

دباغها

دباغها ظهورها لونه غير مناف **قيل**  
 المفهوم مناف قلنا مفهوم اللقب مردود  
**الثامنة** عطف الخاص عليه لا يخصص  
 الا لا يقتل مسلم بكافر ولود وعهد في  
 عهده **وقال** بعض الحنفية بالتخصيص  
 نسوية بين المعطوفين قلنا النسوية  
 في جميع الاحكام غير واجبه **التاسعة**  
 عود ضمير خاص لا يخصص مثل المطلقا  
 مع قوله تعالى وبعلتهن لونه لو زيد  
 على عادته **فد نيب** المطلق والمقيد  
 ان اتحد سبها حمل المطلق عليه بالت  
 ليلين والوفان اقتضى القياس تقيده  
 قيد والوفلا **الباب الرابع في المجمل والمبين**  
 وفيه فصول **الفصل الاول في المجمل**  
 وفيه مسایل **الاولى** اللفظ اما ان يكون  
 مجمل وبين حقايقه كقوله تعالى ثلثة  
 قروا وافراد حقيقة واحدة مثل ان تد  
 بحو بكرة او مجازاته اذا انتفت الحقيقة  
 وتكافيت فان تزعم واحد لونه اقرب



الى الحقيقة كفى الصحة من قوله لا صلوة  
 ولا صيام اولاته اظهر عرفا واعظم  
 منصوص الترفع الحرج وتحريم الاكل من  
 رفع عن امتي وعزمت عليكم امرها لكم  
 الميتة هل عليه **الثانية** قالت الحقيقة و  
 وامسحوا برؤوسكم محل **وقالت** المالكية  
 يقتضي الكتل والحق انه حقيقة في ما  
 ينطلق عليه الاسم دفعا للوشرك  
 والمجاز **الثالثة** قيل آية السرقة مجله  
 لون اليد مجتمعا الكتل والبعض والقطع  
 مجتمعا الشق والادبانه والحق ان اليد  
 للكل وتذكر للبعض مجازا والقطع  
 للادبانه والشق ابانه **الفصل الثاني**  
**في المبين** وهو الواضح بنفسه او غيره  
 مثل والله بكل شئ عليم واسئل القرية  
 وذلك الغير يسمى مبينا وفيه مسائل  
**الاولى** انه يكون قول من الله والرسول  
 وفعل منه كقوله تعالى صفراء فافع  
 وقوله عليه السلام فيما سفت السماء

العشر وصلوته وحجه فانه ادل فان  
 اجتماعا وتوافقا فالسابق فان اختلفا  
 فالقول لانه يدل بنفسه **الثانية** لا  
 لا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة لانه  
 تكليف ما لا يطاق ويجوز عن وقت  
 الخطاب ومنعت المعزلة وجوز البصر  
 ومنها الغفال والدقائق وابو سحر  
 بالبيان الوجاهي فيما عدا المشترك  
**لنا** مطلقا قوله تعالى ثم ان علينا بيانه  
**قيل** البيان التخصيص **قلنا** تنبيذ بلور  
 وخصوصا ان المراد من قوله ان يجوز بغيره  
 معينة بدليل ما هي وما لونها وابينا  
 قاصر **قيل** يوجب التأخير عن الحاجة  
**قلنا** الامر لا يوجب الفور **قيل** ولو كان  
 معينة لما عظمهم **قلنا** للتواني بعد البيان  
 وانه تعالى انزل انكم وما تعبدون  
 فنقض ابن الزبيدي بالملوكية و  
 المسيح فنزل ان الذين **قيل** ما لو بينا  
 ولهم وان سلم كنهم خضوا بالعقل واجب



بقوله تعالى والسماء وما بناها وان عدم  
رضاهم انما يعرف بالنقل **فيل** تاخير البيان  
اغواء **قلنا** وكذلك ما يوجب الظنون  
الكاذبة **فيل** كالخطاب بلفظ لا يفهم  
**قلنا** هذا يفيد غرضها اجماليا بخلاف  
الاول **تنبيه** يجوز تاخير التبليغ الى  
وقت الحاجة وقوله تعالى بلغ لا يوجب  
الفور **الفصل الثاني في التبيين له** انما  
يجب البيان لمن ازيد فهمه للعمل كما  
كالضدوة او الفتوى كاحكام الحيض  
**الباب الخامس في النسخ والمنسوخ**  
وفيه فصلون **الفصل الاول في النسخ**  
وهو بيان انتهاء حكم شرعي بطريق  
شرعي متراخ **وقال القاضي** رفع الحكم  
ورويان الحادث ضد السابق فليس  
رفعه اولى من رفعه وفيه مسائل  
**الاولى** انه واقع واحاله اليهود **قلنا**  
ان حكمه ان يقع بيع المصالح فينتغيره  
بتغيرها والوفله كيف شاء وان يترو

محمد صلى الله عليه وسلم ثبت بالدليل  
القاطع وقد نقل قوله تعالى ما نسخ  
من آية وان آدم عليه السلام زوج  
بناته من بينه والآن محرماتنا فان  
**فيل** الفعل الواحد لا يحسن ولا يوجب  
**قلنا** مبني على فاسد ومع هذا يجمل  
انه يحسن لو اعيد او في وقت ويوجب  
لو اعيد في آخر **الثانية** يجوز نسخ  
بعض القرآن بعضه ومنع ابو مسلم الا  
صنفها في **لنا** ان قوله تعالى ما عا  
الى الحول نسخت بقوله يترتب بانه  
اربعة اشهر وعشر **قال** قد خعت  
الحامل به **قلنا** لا بل الحمل وخصه صفة  
السنة لوج وايضا تقديم الصدقة  
على نحو الرسول وجب بقوله ه  
يا ايها الذين امنوا اذا ناهيتم الرسول  
الاديه ثم نسخ **قال** زال لزوال سببه  
وهو التميز بين المنافق وغيره **قلنا**  
زال كيف كان احتى بقوله تعالى لو يات



الباطل **فلنا** الضمير للمجمع **الثالثة** يجوز  
 نسخ الوجوب قبل العمل **خلوفا** للمقالة  
**لنا** ان ابراهيم عليه السلام امر بدين  
 ولده بدليل افعلى ما تورث هذا هو  
 البلد والمبني وقد بناه بدين عظيم  
 فنسخ قبله **فيل** تلك بناء على ظنه **فلنا**  
 لا يخطا وظنه **فيل** امثل فانه قطع  
 فوصل **فلنا** الركان كذا لم يمتح الى الفداء  
**فيل** الواحد بالواحد في الواحد لا يور  
 ولا ينهي **فلنا** يجوز للابتداء **الرابعة**  
 يجوز النسخ بلاد بدل او يبدل اثقل  
 منه كسنة وجوب تقديم النحر  
 والكف عن الكفار بالقتال اسند  
 بقوله تعالى فان بخير منها **فلنا**  
 ربما يكون عدم الحكم او لا تغل خيرا  
**الخامسة** ينسخ الحكم بدون السلوة  
 مثل قوله تعالى متاعا الآليه وبا  
 وبالعكس مثل ما نقل الشيخ والشيخ  
 اذا زينا فارجهما وبسخان معا

روي عن عايشة رضي الله عنها انها  
 قال كان فيما انزل عشر وضعات هـ  
 فسكن بخمس **السابعة** يجوز نسخ  
 الخبر المستقبل خلوا لابي هاشم **لنا**  
 انه يحتمل ان يقال لو عاقتن الزاني  
 ابدا ثم قال اردت سنة **فيل** يورهم الكذب  
**فلنا** ونسخ الامر يورهم البداء **الفصل الثاني**  
**في النسخ والمنسوخ** وفيه مسائل  
**الاولى** الاكثر على جواز نسخ الكتاب  
 بالسنة كسنة الجلد في حق المحصن وبا  
 وبالعكس كسنة القبلة وللشافعي رضي  
 الله عنه قول بخلافها ودليله في قوله  
 قوله تعالى فان بخير منها ورد بان  
 السنة وهي ايضا وفيها وقوله لتبين  
 للناس واجب في الاول بان النسخ  
 بيان وعورض في الثاني بقوله نبيانا  
**الثانية** لا ينسخ المتواتر بالاحاد ولا  
 القاطع لا بدفع بالظن **فيل** لواحد فيما  
 اوحى الى محرمات منسوخ بما روي انه



عليه السلام نهى عن كل كل ذي ناب  
**قلنا** لا اجد للحال فلو نسخ **الثالثة** لا  
 الوجاه لا ينسخ لكون النص يتقدمه  
 ولا يعتد الا بوجاه بخلافه ولا القياس  
 بخلاف الوجاه ولا ينسخ به اما النص  
 والوجاه فظاهرا واما القياس فلزواله  
 بزوال شرطه والقياس انما ينسخ بقياس  
 اهل **الرابعة** نسخ الاصل يستلزم نسخ  
 الفروع وبالعكس لان نفي اللزوم  
 يستلزم نفي ملزومه والفروع يكون  
 ناسخا الى **المسألة** زيادة صلوة ليس  
 بنسخ **قبل** تغير الوسط **قلنا** وكذا زيادة  
 العبادة اقا زيادة ركعة ونحوها قلنا  
 عند الشافعي رضي الله تعالى عنه و  
 بنسخ عند الحنفية وفرق قوم بين  
 ما نفاه الفهم وبين ما لم ينفعه والشافعي  
 عبد الجبار بين ما ينفي اعتداد الاصل  
 وما لا ينفيه وقال البصري ان نفي  
 ما ثبت شرعا كان نسخا والا فلو فزيادة

ركعة

ركعة على ركعتين نسخا لا نسخا بهما  
 التشهد وزيادة التفسير على الجدل ليس  
 بنسخ **خاتمة** النسخ يعرف بالتاريخ فلو  
 قال الراوي هذا سابق قبل بخلاف  
 ما لو قال منسوخ لجواز ان يقوله عن  
 اجتهاد ولو نراه **الكتاب الثاني في السنة**  
 وهو قول الرسول عليه السلام او  
 فعله وقد سبق مباحث القول والكلد  
 في الافعال وطرق ثبوتها وذلك  
 في ما بين **الباب الاول في افعاله**  
 وفيه سائل **الاول** ان الانبياء معصومون  
 لا يصد عنهم ذنب الا الصغار سهوا  
 والتعريف مذكور في كتاب المصباح  
**الثانية** فعله المجزئ يدل على الوباحة  
 عند مالك والندب عند الشافعي  
 والوجوب عند ابن سريج وابي سعيد  
 الاصحطي وابن خيران وتوقف  
 القصري وهو المختار لا حتمها لها  
 ان يكون من مصايصه اخرج القائل



بالاباحة بان فعله لا يكره ولا يجرم والاصل  
 عدم الوجوب والندب فتق  
 الاباحة ورد بان الغالب على فعله  
 الوجوب او الندب وبالندب بان  
 قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله  
 اسوة حسنة يدل على الرجحان والاصل  
 عدم الوجوب وبالوجوب بقوله تعالى  
 فانبعوه ان كنتم تحبون الله فاتبعوني  
 ما انيكم الرسول فخذوه واجماع الصحابة  
 على وجوب الفسل بالتقاء الختائين  
 لقول عائشة فعلت انا ورسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا واجيب  
 بان المتابعة هو الايمان على وجهه و  
 وما انيكم معناه ما امركم بدليل ما نهاكم و  
 واستدلوا بالصحابة بقوله خذوا عني  
 مناسككم **الثالثة** جهة فعله تعلم اما  
 بتنصيبه او تسريته بما علم جهته او بما  
 علم انه امتثال اية دل على احدها او  
 ببيانها وخصوصا الوجوب بما رتد

كالصلوة

كالصلوة باذان واقامة ويكونه موقفة  
 نذرا او ممنوعا لولم يجب كالركوعين في  
 في الحسوف والندب بقصد القرب مجزأ  
 كونه قضاء مندوب **الرابعة** الفعل  
 لو يعارضان فان عارض فعله الواجب  
 اتباعه قوله متفدا ما نسخته وان عارض  
 مناهرا عما فبالعكس والوفان اختص  
 به شىء في حقه وان اختص بنا خضنا  
 قبل الفعل ونسخ عنا بعده وان جهل التا  
 ريخ فالأخذ بالقول في حقنا لو سبده  
**الخامسة** انه عليه السلام قبل النبوة  
 تعبد بشيء **وقيل** لو بعده افا اكثر  
 على المنع **وقيل** امر بالانقباس ويكن به انظما  
 الوحي وعدم مراجعته ومراجعنا **قيل**  
 راجع في الرحيم **قلنا** للدلالة استدل بآيات  
 امر فيها ما فيفات الانبياء السالفة  
 عليهم السلام **قلنا** في اصول الشريعة  
 وكلياتها **الباب الثاني في الوضوء** وفيه  
 فصول **الفصل الاول** فيما علم صدقه وهو



سبعة اما علم وجود محبر بالضرورة  
 او الاستدلال **ب** خبر الله تعالى والو  
 كذا في بعض الاوقات اكل منه نكاحا  
**ج** خبر رسول الله عليه السلام والمعتد  
 دعواه الصدق وظهور المعجزة على قوته  
**د** خبر كل الامة لان الاجماع حجة  
 خبر جمع عظيم عن احوالهم والخبر المحفوظ  
 بالفرائض المتواتر وهو خبر بلغت  
 روايته في الكثرة مبلغا احالة العادة  
 تراطبتهم على الكذب وفيه مسايل  
**الاولى** انه يفيد العلم مطلقا خلافا  
 للتسمية **وقيل** يفيد عن الوجود لا  
 عن الماضي **لنا** انا نعم بالضرورة وهو  
 البلد والناية والاشئ خاص الماضي  
**قيل** نجد التفاوت بينه وبين قولي لنا  
 الواحد نصف الاثنين **فلنا** للدستيناس  
**الثانية** ان تواتر الخبر افا العلم ولا حاجة  
 الى نظر خلافا لوامام الحرمين والحجة و  
 والكعتي والبصري وتوقف المرتضى

**لنا** لو كان نظري بالم يحصل لمن لو تيات  
 له كالبلة والصبيان **قيل** يتوقف على  
 العلم باستناع تراطبتهم وان لا داعي لهم  
 الى الكذب **فلنا** حاصلة بقوة قريبة من  
 الفعل فلا حاجة الى نظر **الثالثة** <sup>بطه</sup> ضا  
 افادة العلم وشرطه ان لا يعلمه السامع  
 ضرورة وان لا يعتقد خلافه بشبهة  
 او تغلب وان يكون سند الخبر من  
 احساساته وعددهم مبلغا يمنع ترا  
 طبتهم على الكذب وقال القاضي لا يكفي  
 الاربعة والاول فاداه قول كل اربعة  
 فلا يجب تسمية شهود الزنا المحصول  
 العلم بالصدق والكذب وتوقف  
 في الخمسة ورتبان حصول العلم بفعل  
 الله تعالى فلا يجب اللوطراد وبالفرد  
 بين الرواية والشهادة وشرط اثنا عشر  
 كنعان موسى وعشرون لقوله ان  
 يكن منكم عشرون واربعون لقوله  
 ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا اربعين



وسبعون لقوله واختار موسى قومه  
سبعين وثلاثمائة وبضع عشر عدده  
اهل البدر والكل ضعيف وان اخبروا  
عن عيان فذاك والوفيت شرط ذلك  
في كل الطبقات **الرابعة** مثلوا واخبروا  
بان حاتم اعطى دينارا واخراته اعطى  
جملوا وهم جراتوا القدر المشترك  
لوجوده في **الكل الفصل الثاني** فيما  
علم كذبه **الاول** ما علم خلافه ضرورية  
او استدلالا **الثاني** ما لوجه لتواتر  
الدواعي على نقله كما نعلم ان لا بلدة  
بين مكة والدينة اكبر منها اذ لو كانت  
لنقل وادعت الشيعة ان النص دل  
على امامة علي رضي ولم يتواتر كما لم يتواتر  
الوقامة والتسمية ومعجزات الرسول  
**قلنا** الاول من الفروع ولا بدعة  
في مخالفتها بخلاف الامامة واما تلك  
المعجزات فلقلة المشاهدين **سبيلة** هـ  
بعض ما نسب الى الرسول عليه السلام

كذب

كذب لقوله عليه السلام سيكذب علي  
ولا تن منها ما لا يقبل الشاويل فيمتنع صدق  
عنه وسببه نسيان الراوي او غلطة او  
افتري الملوحة لتفسير العقلاء **الفصل**  
**الثالث فيما ظن صدقه** وهو خبر العدل  
الواحد والنظر في طرفين **الطرف الاول**  
في وجوب العمل به دل عليه السمع  
**وقال** ابن سريج والفقهاء والبصريون  
دل العقل ايضا وانكر قومه لعدم الدليل  
او للدليل على عدمه شرعا او عقلا  
واحواله اخرون وانفقوا على الوجوب  
في الفتوى والشهادة والامور الدينية  
**لنا** وجوه **الاول** انه تعالى او يجب الحذر  
بانذار طائفة من الفرقة والانداز  
الخبر المخوف والفرقة ثلثة فالطائفة  
واحد واثنان **فيل** نقل للترجي **قلنا**  
نعتقد فحل على الوجوب لمشاركته في  
في التوقع **فيل** الانذار والفتوى **قلنا**  
يلزم تخصيص الانذار والقوم بغير



المجتهدين والرواية ينتفع بها المجتهد  
 وغيره **فيل** فيلزم ان يخرج من كل ثلثة  
 واحد **قلنا** خص النفس فيه **الثاني**  
 انه لو لم يقبل لما عطل بالفسق لون ما  
 بالذات لا يكون بالغير والثاني باطل  
 لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنباء  
**الثالث** القياس على الفتوى والشهادة  
**فيل** يقتضيان شرعا خاصا والرواية  
 عاما ورد باصل الفتوى **فيل** لو جاز  
 لجاز اتباع الدعي بالبرهان والاعتقاد بالظن  
**قلنا** ما الجامع **فيل** الشرع يتبع المصلحة  
 والظن لا يجعل ما ليس بمصلحة مصلحة  
**قلنا** منقوض بالفتوى والامور الدينية  
 الطرف **الثاني** في شرط العمل به وهو  
 اما في الخبر والخبر عنه او الخبر اما **الاول**  
 نصفات تغلب ظن الصدق وهي  
**الاولى** التكليف فان غير المكلف  
 لا يمنعه خشية **فيل** يصح الافتداء بالصبي  
 اعترازا على خبره بطهره **قلنا** لعدم ثبوت

صحة صلوة المأمور بطهره فان محل  
 فبلغ وادعى قبل قياسا على الشهادة  
 وللإجماع على احضار الصبيان مجالس  
 الحديث **الثانية** وكونه من اهل القبلة  
 وتقبل رواية الكافر الموافق كالمجتمعة  
 ان اعتقد حرمة الكذب فانه بمنع  
 عنه وقاسه القاضي بالفاسق والمفتي  
 ورد بالفريق **الثالثة** العدالة وهي ملكة  
 في النفس تمنعها عن افتراء الكبار  
 والردائل الباحة فلا تقبل رواية من  
 اقدم على الفسق علما وان جهل قبل  
**قال القاضي** ضم جهل الى فسق **قلنا**  
 الفرق عدم الجراءة ومن لا يعرف عدالة  
 لا تقبل روايته لون الفسق مانع فلا بد  
 من تحقق عدمه كالصبي والكفر والعدالة  
 تعرف بالتركية وفيها مسابيل **الاولى**  
 شرط العدد في الرواية والشهادة  
 ومنع القاضي فيهما والحق الفرق كالاول  
**الثانية** قال الشافعي رضي الله عنه



يذكر سبب الجرح **وقيل** سبب التعديل  
**وقيل** سببها وقال القاضي لوفيهما **الثاني**  
 الجرح مقدم على التعديل لأن فيه زيادة  
**الرابعة** التزكية أن يحكم على شهادته أو  
 يقتضى عليه أو يروى عنه من لا يروى  
 عن غير العدل أو يعمل بخبره **الرابعة**  
 الضبط وعدم مساهلة في الحديث  
 وشرط أبو على العدد وروى بقوله الصحاح  
 خبر الواحد قال طلبوا العدد **قلنا**  
 عند النعمة وشرط أبو حنيفة فقه الرا  
 وي أن يخالف القياس وروى بان  
 العدالة تغلب ظن الصدق فيكنى **واقا**  
**الثاني** فإن لا يخالفه فاطع لا يقبل التا  
 ويل ولا يضطره مخالفة القياس ما لم يكن  
 قطعي المقدمات بل بعد مرئلة متقدما  
 نه وعمل الأكثر ومخالفة الراوى  
**واقا الثالث** فيه مسابيل **الاولى** لو لم  
 الصحابي سبع درجات **الاولى** حديثي  
 ونحوه **الثانية** قال الرسول لا ضمان

التوسط

التوسط **الثالثة** امر لا ضمان اعتقاد ما  
 ليس بأمر امر أو للعموم والخصوص والدوم  
 والود وامر **الرابعة** امرنا وهو حجة عند  
 الشافعي رضي الله عنه لأن من طارح  
 أمير إذا قاله فهم منه أمره ولون غرضه  
 بيان الشرع **الخامسة** من السنة **السادسة**  
 عن النبي وقيل للتوسط **السابعة** كنا  
 نفعل في عهد **الثانية** لغير الصحابي  
 أن يروى إذا سمع من الشيخ أو قرأ عليه  
 ويقول له هل سمعت فقال نعم أو كنت  
 وظن إجابته عند الحديث أو كتب  
 الشيخ أو قال سمعت ما في هذا الكتاب  
 أو يجيز له **الثالثة** لا يقبل المرسل خلا  
 لابي حنيفة وما لك **لنا** أن عدالة لا  
 صل لم تعلم فلا يقبل **قيل** الرواية تعدل  
**قلنا** قد يروى عن غير العدل **قيل**  
 أسأله إلى الرسول فينضى الصدق  
**قلنا** لظن السماع **فرعان** المرسل يقبل  
 إذا تأكد بفعل الصحابي أو فتوى أهل



العلم **ب** ان ارسل ثم اسند قبل **وقيل** لو  
 لان اهما له يدل على الضعف **الرابعة**  
 يجوز نقل الخبر بالمعنى خلافا لادب  
 سيرين **لنا** ان الترجمة بالفارسية جارية  
 في العربية اولى **قيل** يودي الى طمس  
 الحديث **قلنا** لما يطابقا لم يكن ذلك  
**الخامسة** ان زاد احد الرواة وتعد  
 المجلس قبل الزيادة وكذا ان اتحد و  
 وجازا لذهول على الآخرين ولم يغير  
 اعراب الباقي فان لم يجر الزهول  
 لم يقبل وان غير الاعراب مش في اربعين  
 شاة شاة او نصف شاة طلب الترجيح  
 فان زادت مرة وحذف اخرى فالاعتبار  
 بكثرة المرات **الكتاب الثالث في اوجماع**  
 وهو اتفاق اهل الحق والعقد من امه  
 محمد صلى الله عليه وسلم على امر من الامور  
 وثلاثة ابواب **الباب الاول** في بيان  
 كونه حجة وفيه مسائل **الاولى** قيل  
 محال كما اجتمع الناس في وقت واحد

على ما كوله واحد واجب بان الدواعي  
 مختلفة ثم **قيل** يتعدى الوقوف عليهم  
 لا تشاورهم وجواز خلاف واحد وخلافه  
 وكذبه خوفا او رجوعه قبل فتوى  
 الاخر واجب بانه لو تعدى في ايام  
 الصحابة فانهم كانوا محصورين قليلين  
**الثانية** انه حجة خلافا للنظام الشيعة  
 والخوارج **لنا** وجهان **الاول** انه تعالى  
 جمع بين مشاققة الرسول واتباعه غير  
 سبل المؤمنين في الوعيد حيث قال  
 ومن يشاقق الرسول الآية فتكون  
 محترمة فيجب اتباع سبلهم اذ لو خرج  
 عنها **قيل** رب الوعيد على الكل **قلنا**  
 بل على كل واحد والاولى ذكر المخالفة  
**قيل** الشرط في المعطوف عليه شرط  
 في المعطوف **قلنا** لو وان سلم لم يضر  
 فان الهدى دليل التوحيد والنبوة  
**قيل** لو يوجب تحريم كل ما غاير **قلنا**  
 يقتضي لجوازا او تشنا **قيل** السبل



دليل الوجداء **فلنا** يكون المخالفة المشقة  
**قيل** بتركه الوتباع **راسا قلنا** انكره غير  
 سيلم **قيل** لا يجب اتباعهم في فعل المباح  
**قلنا** كاتباع الرسول **قيل** المجمع **قيل**  
 بالدليل **قلنا** خص فيه **قيل** كل المؤمنين  
 الموجود وقت الى يوم القيمة **قلنا** بل  
 في كل عصر لوقن المقصود العمل والعمل  
 في القيمة **الثاني** قوله تعالى وكذا  
 جعلناكم امة وسطا اعلم فيجب عصمتهم  
 عن الخطاء قولاً وفعلًا كبيرة وصغيرة  
 بخلاف تعدد بلنا **قيل** العدالة فعل  
 العبد والوسط فعل الله **قلنا** فعل  
 العبد فعل الله **قيل** عدول وقت  
 الشهادة **فلنا** لا مزية لهم فان الكل  
 يكون كذلك **الثالث** قوله عليه السلام  
 لا يجمع امتي على خطاء ونظايرها وانها  
 وان لم ينوا تراها كمن المفسر  
 بينها منازرة الشيعة عولوا عليه لا  
 لو شئنا له على قول الامام المعصوم

**الثالثة** قال مالكه اجماع اهل المدينة  
 حجة لقوله عليه السلام ان المدينة تنفي  
 خبثها وهو ضعيف **الرابعة** قالت  
 الشيعة اجماع العترة حجة لقوله تعالى  
 انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس  
 اهل البيت وهم علي وفاطمة وابناهما  
 رضوان الله عليهم لونه لما نزلت لق  
 عليه السلام عليهم كساء وقال هولاء  
 اهل بيته ولقوله اني نازكه فيكم ما ان  
 تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي  
**الخامسة** قال القاضي ابو الحازم اجماع  
 الخلفاء الاربعة حجة لقوله عليه السلام  
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين  
 من بعدي **قيل** اجماع الشيخين لقوله  
 عليه السلام اقتدوا بالذين من بعدي  
 ابى بكر وعمر **السادسة** يستدل بالاجماع  
 لما لا يتوقف عليه حدوث العالم و  
 ووحدة الصانع لا كاثباته **الباب**  
**الثاني** في انواع الوجداء وفيه مسایل



**الاولى** اذا اختلفوا على قولين فهل لمن  
 بعدهم احدث قول ثالث والحق ان  
 الثالث ان لم يرفع مجعاً عليه جاز والو  
 فلا مثاله **قيل** في الجدم مع الرفع الميرث  
**وقيل** لها فلو سبل الى امرائه **قيل** انتقوا  
 على عدم الثالث **قلنا** كان مشروطاً  
 بعدمه فزال بزوال **قيل** يرد على الوجه  
 في **قلنا** لم يعتبر فيه اجماعاً **قيل** اظهاره  
 يستلزم تخطية الاولين واجيب بان  
 المحذور هو الخطية في واحد وفيه  
 نظر **الثانية** اذا لم يفصلوا بين مسألتين  
 فهل لمن بعدهم والحق ان نقضو بعدم  
 الفرق او اخذوا جامع كتوريث العمة و  
 الخالة لم يجز لونه رفع مجمع عليه ولو  
 جازوا لا يجب على من ساعد مجتهداً  
 في حكم مساعدته في جميع الوجع **قيل**  
 اجمعوا على الاتحاد **قلنا** عين الدعوى  
**قيل** قال الثوري الجماع ناسياً يفسد و  
 والاكل لا **قلنا** ليس بدليل **الثالثة**

يجوز الاتفاق بعد الخلاف خلافاً  
 للتصريح **لنا** اجماع على الخلاف بعد  
 الاختلاف وله ما سبق **الرابعة** الاتفاق  
 على احد قولين الاولين كالوفاق على  
 حرمة بيع ام الولد والمنعة اجماع خلافاً  
 لبعض المتكلمين والفقه **لنا** انه سبل التو  
 منين **قيل** فان تنازعتم اوجب الرد الى  
 الله تعالى **قلنا** زال الشرط **قيل** اضحى  
 كالنجوم بابهم اقتديتم اهتديتم **قلنا**  
 للطلاب مع العلوم الذين في عصرهم  
**قيل** اختلفوا اجماع على التخيير **قلنا** منوع  
**الخامسة** ان اختلفوا فان احدى الطائفتين  
 يغنيان بصير قول الباقيين حجة لكونه  
 قول كل الامة **السادسة** اذا قال البعض  
 وسكت الباقيون فليس باجماع ولو حجة  
**وقال** ابو علي اجماع بعدهم **وقال** ابنه  
 هو حجة **لنا** انه ربما سكت لتوقف او  
 خوف او تصويب كل مجتهد **قيل** ينسكه  
 بالقول المنتشر ما لم يعرف قوله مخالفاً



جوابه المنع وأنه اثبات الشيء بنفسه **رفع**  
 قول البعض فيما يعر به البلوى ولم يسمع  
 خلوده كقول البعض وسكوت الباقين  
**الباب الثالث** في شرائطه وفيه مسائل  
**الاولى** ان يكون فيه قول كل عالم ذلك  
 الفن لان قول غيرهم بلوى دليل فيكون  
 خطاء فلو خالف واحد لم يكن سبيل الكل  
**قال** الخطاط وابن جرير وابو بكر الرازي  
 المومنون يصدق على الاكثر **قلنا** مجازا  
**قالوا** عليكم بالسواد الاعظم **قلنا** بوجوب  
 عدم الالتفات الى مخالفة الثلث **الثانية**  
 لا بد له من سند لان الفتوى بدونه  
 خطأ **قيل** لو كان نهر الحجة **قلنا** يكونان  
 دليلين **قيل** صحح ابيع الرضا في بلوى دليل  
**قلنا** لا بل تركه اكتفاء بالاجماع **فرعنا**  
 يجوز الاجماع عن الامارة لانها مبدا  
 الحكم **قيل** الاجماع على جواز مخالفتها **قلنا**  
**قيل** لا جماع **قيل** اختلف فيها **قلنا** منقول  
 بالعموم وخبر الواحد **ب** الموافق لحدوث

لا يجرى

لا يجب ان يكون خلوفا لابي عبد الله  
 البصري **الثالثة** لا يشترط انقراض المجمين  
 لان الدليل قام بدونه **قيل** وافق الصماني  
 على رضى الله عنه في منع بيع المستولدة  
 ثم رجع ورد بالمنع **الرابعة** لا يشترط  
 التواتر في نقله كالسنة **الخامسة** اذا عارضه  
 نص او القابل له والانساقط **الكتاب**  
**الرابع في القياس** وهو اثبات مثل حكم  
 معلوم في معلوم آخر لا شتر اكهما في علته  
 الحكم عند المثبت **قيل** المكان غير متماثلين  
 في قولنا لولم يشترط الصهر في ضمة الـ  
 عنكاف لما وجب بالندرك كالصهر **قلنا**  
 تلوزم والقياس لبيان الملذومة والتمايل  
 حاصل على التقدير والتلوزم والافتراق  
 لا سميهما قياسا وفيه بابان **الباب**  
**الاول** في بيان انه حجة وفيه مسائل  
**الاولى** في الدليل عليه يجب العمل به  
 شرعا **وقال** القفال والبصري عقلا  
 ايضاح والقياس في والنهر واني حيث



العلة منصوصة او الفرع بالحكم او المحر  
 كتحريم الضرب على تحريم التافيت وراو  
 انكر التعبد به واحاله الشيعة والنظام  
 استدلال اصحابنا بوجوه **الاول** انه مجاوز  
 عن الاصل الى الفرع والمجازاة اعتبار  
 وهو ما مور به في قوله نفلي فاغبر  
**فيل** المراد منه الانعاط فان القياس  
 الشرعي لا يناسب صدد الآية **فلنا** المراد  
 القدر المشترك **فيل** الدال على الكل  
 لا يدل على الجزئي **فلنا** بعم ولكن ههنا  
 صوار لا استثناء دليل العموم **فيل**  
 الدلالة ظنية **فلنا** المقصود العمل فيبقى  
 الظن **الثاني** قصة معاذ وابي موسى  
**فيل** كان ذلك قبل نزول اكلت **فلنا**  
 المراد الاصول لعدم النص على جميع  
 الفروع **الثالث** ان ابا بكر قال في الكلام  
 له اقول راي الكلاولة ما عدا الولد  
 والولد والراي هو القياس اجماعا وامر  
 عمر ابا موسى في عهد بالقياس **وقال**

في خبر

في الحمد اقضي باري وقال له عثمان  
 ان اتبعك رايتك فسديد **وقال** على اجمع  
 رايي وراي عمر في بيع بيع ام الولد و  
 وقاس ابن عباس الحمد على ابن الوبر  
 في الحجب ولم ينكر عليهم والاول شتهر **فيل**  
 ذموا ايضا **فلنا** حيث فقد شرطه توفيقا  
**الرابع** ان ظن تعليل الحكم في الاصل بعللة  
 توجد في الفرع يوجب ظن الحكم في الفرع  
 والتقيصان لا يمكن العمل بهما ولا التركة  
 لهما والعمل بالمرجوع ممنوع فتعين الرابع  
 احتجوا بوجوه **الاول** قوله نفلي او نقدا  
 وان تقولوا لا نعف ولا رطب ان الظن  
**فلنا** الحكم مقطوع والظن في طريقه  
**الثاني** قوله عليه السلام يعمل هذه  
 الامة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة  
 وبرهة بالقياس فاذا فعلوا ذلك فقد  
 ضلوا **الثالث** ذم بعض الصحابة من غير  
 تكبير **فلنا** معارضات بثلاثها فيجب التوفيق  
**الرابع** نقل الامامية انكاره عن العترة



فلما معارض بنقل الزيدية **الخامس** انه  
 يورد في الخلاف والمنازعة وقد قال  
 ولا تنازعوا **فلنا** الآية في الراء والحرف  
 لقوله عليه السلام اخذوا مني رعة  
**السادس** الشارع فصل بين الازمنة  
 والامكنة في الشرف والصدوق في  
 في القصر وجمع بين الماء والتراب في  
 في التطهير ووجب التقف على الحرة  
 الشهاء دون الامة الحساء وقطع سائر  
 العليل دون غاصب الكبير وجلد بقدر  
 الزنا وشروط فيه شهادة اربع دون  
 الكفر وذلك بنا في القياس **فلنا** القياس  
 حيث عرف المعنى **الثانية** قال النظام  
 البصري وبعض الفقهاء النصيب  
 بالعلة امر بالقياس وفرق ابو عبد الله  
 بين الفعل والتركى **لنا** انه اذا قال  
 حرمت الخمر لكونها مسكرة يحتمل عليه  
 الا سكارا مطلقا وعليه اسكارها **قيل**  
 لا غلب عدم التقييد **فلنا** فالنصيب

لا يفيد وحده **قيل** لو قال علة الحرمة الا  
 سكارا يندفع الاعمقان **فلنا** فيثبت الحكم  
 في كل الصور بالنص **الثالثة** القياس  
 اما نطقت او ظنت فيكون الفرع بالحكم او  
 كتحريم الضرب على تحريم النافذ او سا  
 رية كقياس الامة على العبد في التتارية  
 او ادون كقياس البطيخ على البر في الربا  
**قيل** تحريم النافذ يدل على تحريم انواع  
 الوردى عرفا ويكتف به للجلود اقله ولا  
 تستخف به **قيل** لو ثبت قياسا لما قال به  
 مشكوك **فلنا** القطعي لم يكره **قيل** نفى الوردى  
 يدل على نفى للوردى على كقولهم فلون يملكه  
 الحبة ولا يملكه النقيير والقطير **فلنا** اما  
 الاول فلون نفى الجزء يستلزم نفى الكل و  
 واما الثاني فلون النفل فيه ضرورة  
 ولا ضرورة **هنا الرابعة** القياس يجري  
 في الشرعيات حتى الحدود والكفارات  
 لعدم الدليل وفي العقوبات عند اكثر  
 المتكلمين واللغات عند اكثر الادباء



دون الاسباب والعارف كائن الميض  
 واكثره **الباب الثاني في اركانها** اذا  
 ثبت الحكم في صورة مشتركة بينها وبين  
 غيرها يسمى الاولى اصل والثانية فرع  
 والمشاركة علة وجامعا وجعل المتكلم  
 دليل الحكم في الاصل اصل والامام الحكم  
 في الاولى اصل والعلة فرع وفي الثانية  
 بالعكس وبيان ذلك في فصلين **الفصل**  
**الاول في العلة وهي المعرف للحكم قيل**  
 المستنبطه عرفت به فيدور قلنا تعريفه  
 في الاصل وتعيينها في الفرع فلا دور  
 والنظر في اطراف **الطرف الاول**  
 في الطرف الدالة على العلية **الاول**  
 النص القاطع بقوله تعالى في التي كيد  
 يكون دولة وقوله عليه السلام انما  
 جعل الاستبدان لاجل البصر وقوله انما  
 نهيتكم عن لحم الاضاحي لاجل الدافاة و  
 الظاهر اللزم بقوله تعالى الدلوكة  
 الشمس فان ايمة اللغه فالوالدوم

للتعليل

للتعليل وفي قوله تعالى ولقد ذرانا  
 لهم نعمهم **وقول الشارح** لدوالموت وابناه  
 الخراب **ه** للعاقب مجاز وان مثل لا تقربوه  
 طبيا فانه يحشر يوم القيمة مليا والباء  
 مثل فيمارحة من الله لتعلم **الثاني** الـ  
 بماء وهو خمسة انواع **الاول** ترتيب الحكم  
 على الوصف بالفاء ويكون في الوصف  
 او الحكم او في لفظ الشارع او الراوي  
 مثلا لما سارق والسارقة لا تقربوه طبيا  
 ربي ما عز فرجهم **فرع** ترتيب الحكم على الوصف  
 يقتضي العلية **وقيل** اذا كان مناسباً انه  
 لو قيل اكرم الجاهل واهن العالم فبح وليس  
 لمجرد الامر فانه قد يحسن فهو اسبق  
 التعليل **قيل** الدالة في هذه الصورة  
 لا تستلزم دلالة في الكل **قلنا** يجب دفعا  
 للو شراك **الثاني** ان يحكم عقيب علمه  
 بصيغة المحكوم عليه كقول الودعاني  
 واقعت اهلي في نهار رمضان يارسل  
 الله فقال اعتق ربة لاون صلوحية



جوابه تغلب كونه جوابا بالسؤال  
 معاد فيه تقديره فالتحق بالاول  
**الثالث** ان يذكر وصفا لولم يؤثر لم  
 يغد مثل انها من الطوائف عليكم ثمرة  
 طيبة وماء طهور وقوله ابتقص الرطب  
 اذا جف قيل نعم فقال فلاذن وقوله  
 لعمرو قد سأل عن قبلة القبايم ارايت  
 لو تمضضت بماثم محجة **الرابع** ان يؤثر  
 في الحكم بين شيئين يذكر وصف مثل  
 القائل لا يرث وقوله فاذا اختلف  
 الجنس ان يبيع كيف شئت بدايد **هـ**  
**الخامس** النهي عن مقوت الواجب مثل  
 وذروا البيع **الثالث** الاجماع كتعبير  
 تقديم الاخ من الابوين في الورث با  
 باشراف النسبين **الرابع** المناسبة ما يجب  
 للانسان نفع او يدفع عنه ضرر وهو  
 حقيقى دينوى ضرورى كحفظ النفس  
 بالخصاص والدين بالعتال والعقل  
 بالزجر عن المسكرات والمال بالضممان

والنسب بالحد على الزنا ومصلحة كمنصبه  
 الولي للصغير ونحسبني كتحريم الفاذا ورا  
 واخرى كتزكية النفس واقناعي بظن  
 مناسبا فيزول بالثام فيه والمناسبة  
 يغد العلية اذا اعتبرها الشارع فيه  
 كالسكر في الحرمة او في جنسه كما مخرج  
 النسبين في التقديم او بالعكس كالشقة  
 المشتركة بين الحايض والمسا في سقوط  
 الصلوة او جنسه في جنسه كما يجاب  
 حد القذف على الشارب لكون الشرب  
 مظنة للقذف والمظنة قد اقيمت مقام  
 المظنون لان الاستفاد على الله  
 تعالى شرع احكامه لمصلحة العباد فنفذوا  
 واحسانا حيث ثبت حكم وهناك وصف  
 ولم يوجد غيره ظن كونه علته وان لم  
 يعتبر وهو المناسب الرسل اعتبره ما  
 مالكة والغريب ما اثره فنيه ولم يؤثر  
 جنسه في جنسه كالقطم في الربو والملا  
 يم ما اثر جنسه في جنسه ونوعه في نوعه



والوثر ما اثر جفنه فيه **مسئلة** المناسبة  
لا تبطل بالمعارضة لوان الفعل وان تضمن  
ضمراً ازيد من نفعه لا يصح نفعه  
غير نفع لكن يندفع مقتضاه **الخامس**  
الشبه قال القاضي الفارن للحكم  
ان ناسبه بالذات كالسكر للحمية فهو  
المناسب او بالتبع كالطهارة لوشراط  
النية فهو الشبه وان لم يناسب فهو الطرد  
كبناء القنطرة للتطهير **وقيل** ما لم يناسب  
ان علم اعتبار جفنه القريب فهو الشبه  
والا فالطرده واعتبر الشافعي رضي الله  
عنه المشابهة في الحكم وابن علية في الصورة  
والامام ما يظن استدلاله ولم يعتبر الفاعل  
مطلقاً **لنا** انه يفيد ظن وجود العلة  
فثبت الحكم **قال** ما ليس بمناسب فهو مر  
دود بالاجماع **قلنا** ممنوع **السادس**  
الدوران وهو ان يحدث الحكم بعد وثره  
ويعدم بعده وهو يفيد ظناً **وقيل**  
قطعاً **وقيل** لا قطعاً ولو ظناً **لنا** ان

الحادث له علة وغير المدار ليس بعلة  
لونه ان وجد قبله فليس بعلة للتلف  
والا فالاصل عدمه ايضا عليه بعض  
المدارات مع التخلّف في شئ من الصور  
لا يجمع مع عدم عليه بعضها لو  
ماهية الدوران اما ان تدل على علية  
المدار فيلزم عليه هذه المدارات  
او لو تدل فيلزم عدم تلكه للتخلّف  
اسلم عن المعارض والاول ثابت فاما  
فاسنى الثاني وعورض بمثله واجيب  
بان المدلول قد لا ثبت لمعارض **وقيل**  
الطرده لا يورث والعكس لم يعتبر **قلنا** يكون  
للمجموع ما ليس لوجزائه **السابع** التقسيم  
الحاضر كقولنا اولوية الاجبار اما لا تعلل  
او تعلل بالكسرة او الصغرة او غيرها  
والكفل باطل سوى الثاني فالاول  
والرابع بالاجماع والثالث لقوله عليه  
السلام النبي اثنى بنفسها والسبب غير  
الحاضر مثل ان يقول علة حرمة الربوا



اما الطعم او الكيل او القوت **فان قيل**  
 لا علة لها او العلة غيرها **قلنا** بينا ان  
 الغالب على الاحكام تعليلها والاصل  
 عدم غيرها **الثامن** الطرد وهو ان  
 ثبت معه الحكم فيما عدا المتنازع فيه  
 فثبت فيه الحاقا للفرد بالاعم لا  
 غلب وقد قيل يكفي مغارته في صوره  
 وهو ضعيف **التاسع** يتبع المناط بان  
 بين الفاء الفارق وقد يقال العلة  
 اما المشتركة او المتميز والثاني باطل  
 ثبت الاول ولا يكفي ان يقال محل  
 الحكم اما المشتركة او متميز الاصل لانه  
 لا يلزم من ثبوت المحل ثبوت الحكم  
**قيل** لا دليل على عدم علية فهو علة  
**قلنا** لا دليل لعلة فليس بعلة **قيل**  
 لو كان علة لتاتي القياس المأمور  
 به **قلنا** هو دور الطرف **الثاني**  
 فيما يبطل العلية **الاول** النقص وهو  
 ابد الوصف بدون الحكم مثل ان يقول

من لم يثبت يعرف اول صومه عن النية  
 فلا يصح فينقض بالنطوع **قيل** يقدح  
**وقيل** لا مطلقا **وقيل** لا يقدح في النقص  
**وقيل** لا يقدح حيث مانع وهو المختار قيا  
 على التخصيص والجامع جمع الدليلين  
 ولان الظن باق بخلاف ما لم يكن  
 مانع **قيل** العلة ما يستلزم الحكم وقيل انتفاء  
 المانع لم يستلزم **قلنا** بل ما يقب ظنه و  
 ان لم يخطر المانع وجودا وعدا ما والوا  
 رد استثناء لا يقدح كسئلة العرايا  
 لان الاجماع ادرل وجوابه منع العلة  
 لعدم قيد وليس للمعترض الدليل على  
 وجوده لانه نقل ولو قال ما دللت  
 على وجوده هناك دل عليه ثمة فهو  
 نقل الى نقض الدليل او رد عوك  
 الحكم مثل ان يقول التسلم عند معاوضة  
 فلا يشترط فيه التاجيل كالبيع فينقض  
 بالاجارة **قلنا** هناك لا استقرار العقود  
 لاصحة العقد ولو نفذ بركفولنا



رقي الوم علة رقي الولد ونبت في ولد  
 المغرور تغديرا والالم يجب فيمنه را  
 اظهار المانع **تنبيه** دعوى شوت  
 الحكم ارفقيه عن صورة معينة ومما  
 ينتقض بالاثبات او النفي العامين  
 وبالعكس **الثاني** عدم التأثير بان  
 يعني الحكم بعده وعدم العكس بان  
 ثبت الحكم في صورة بعلة اخرى  
 فالاول كما لو قيل مبيع لم يرد له فلا  
 يصح كالطير في الهواء والثاني الصبح  
 لو يقصر فلا يقدم ذاته كالمغرب  
 ومنع التقديم ثابت فيما يقصر والاول  
 يقدم ان متعنا تعليل الواحد بالشخص  
 بعلمين والثاني حيث يمنع تعليل الواحد  
 بالنوع بعلمين وذلك جاز في المنهج  
 كالويلد واللعمان والقتل والردة  
 لو في السبطة لان ظن ثبوت الحكم  
 لاحدها يصرفه عن الاخر وعن  
 المجموع **الثالث** الكسر وهو عدم تأثير

احد الجزين ونقض الاخر كقولهم صلوة  
 الخسوف صلوة يجب فضاؤها فيجب  
 ادائها **قيل** خصوصية الصلوة ملغاة  
 لان الحج كذلك فنفى كونه عبارة  
 وهو منقوض بصوم الحايض **الرابع**  
 القرب وهو ان يرتبط جهل فقول  
 المستدل على علة الحاقا باصله وهو  
 اما نفى مذهبه صريحا كقولهم المسح  
 ركن من الوضوء فلا يكفي اقل ما ينطق  
 عليه الاسم كالوجه فنقول ركن من  
 فلا يقدر بالربع كالوجه او ضمنا كقولهم  
 بيع الغائب عقد معاوضة فيصح كما  
 كالشكاح فنقول فلا يثبت فيه خيار  
 الروية ومنه قب المساواة كقولهم  
 المكره ما لك مكلف فيقع طلاقه  
 كالمختار فنقول يسوي بين اقراره  
 وايقاعه او اثبات مذهب المعتز  
 كقولهم الوعكاف لث مخصص فلا  
 يكون مجردة قربة كالوقوف بعرفة



فنقول فلا يشترط الصوم فيه **قيل** الثانيان  
 لا يجتمعان **قلنا** الثاني حصل في الفرع هـ  
 بفرض الاجتماع **تنبيه** القيد معارضة الا  
 ان علة المعارضة واصلها يكون مغايرا  
 لعلة الاستدلال واصله **الخامس** القول  
 بالموجب وهو تسليم مقتضى قول المسند  
 مع بقاء الخلاف مثاله في النفي ان يقول  
 التفاوت في الوسيلة لا يمنع القصاص  
 فنقول اسم ولكن لم لا يمنع غيره ثم  
 لو بينا ان الموجب قائم ولو مانع غيره لم  
 يكن ما ذكرناه تمام الدليل وفي الثبوت  
 قولهم الخيل يسا بن عليه فتجب الزكوة فيه  
 كما لو قيل فنقول مسلم في زكوة التجارة هـ  
**السادس** الفرق وهو جعل تعين الاصل  
 علة او الفرع مانعا والاول بوتر حيث  
 لم يجز التعليق بعينين والثاني عند من جعل  
 النقص مع المانع فادها **الطرف الثالث**  
 في انقسام العلة علة الحكم اما محله او جزؤه  
 او خارج عنه علة حقيقة او اصال في او

سلبى او شرعى او لغوى متعدية او قاضية  
 صفة وعلى التقديرات اما بسيطة او مركبة  
**قيل** لا يعمل بالمحل لون الغايل لا يفعل  
**قلنا** لا نسلم ومع هذا فالعلة المعرف  
**قيل** لا يعمل بالحكم الغير المضبوطة كما  
 لمصالح والمفاسد لانه لا يعرف وجود  
 القدر الحاصل في الاصل في الفرع **قلنا**  
 لو لم يجز بالوصف الشتم عليها فاذا  
 حصل ظن ان الحكم لمصلحة وجدت في  
 الفرع يحصل ظن الحكم فيه **قيل** العدم  
 لا يعمل به لون الاعداد لا يتميز وايضا  
 ليس على المجتهد سبها **قلنا** لاوم فان  
 عدم اللزوم متميز عن عدم الملزوم  
 وانما سقط عن المجتهد لعدم تناهيها هـ  
**قيل** انما يجوز التعليق بالحكم المتعارف وهو  
 احد التقادير الثلاثة فيكون مرجوحا هـ  
**قلنا** ويجوز بالمتاخر لونه معترف **قالت**  
 الحنفية لا يعمل بالناصرة لعدم الغايل  
**قلنا** معرفه كونه على وجه المصلحة فابده



**لنا** ان التعدي به توقف على العلية فلو توقف  
 هي عليها الدم الدور **فيل** لو عمل بالركب  
 فاذا انتفى جزء انتفى العلية ثم اذا انتفى جزء  
 آخر يلزم التخلف او تخصيص الماهل **فلنا**  
 العلية عدتية فلا يلزم ذلك وهذا  
 مسايل **الاولى** بتدل بوجود العلة  
 على الحكم لا بعينها لانها نسبة تتوقف  
 عليه **الثانية** التعليل بالمانع لو توقف  
 على المقضي لانه اذا اثر معه قد وانه  
**اولى قيل** لا يسند المنع **فلنا** الحادث  
 يعرف الوريث كالعالم للقانع **الثالثة**  
 لو بشرط الاتفاق على وجود العلة في  
 في الاصل بل يكفي انتهاء الدليل عليه  
**الرابعة** الشيء يدفع الحكم كالعدة او  
 برفعه كالطلد او يدفع ويرفع  
 كالرضاء **الخامسة** العلة قد يعقل بها  
 ضدان ولكن بشرطين متضادين **الفصل**  
**الثاني** في الاصل والفرع اما الاصل فشرط  
 ثبوت الحكم فيه بدليل غير القياس لانه

ان اخذ العلة فالقياس على الاصل الا  
 وان اختلف لم ينعقد الثاني وان لا يتناول  
 دليل الاصل الفرع والاضاع القياس  
 وان يكون معللا بوصف معين غير متناهي  
 عن حكم الفرع اذا لم يكن حكم الفرع دليل  
 سواء وشرط الكفرى عدم مخالفة الاصل  
 او احد امور ثلثة التخصيص على العلة او  
 الاجتماع على التعليل مطلقا او موافقة  
 اصول اخر والحق انه يطلب الترجيح فيه  
 وبين غيره وزعم عثمان البني قيام  
 ما يدل على جواز القياس عليه والعشر  
 الرئيسى الاجتماع عليه او التخصيص على  
 العلة وضعفها ظاهرا **اما الفرع** فشرطه  
 وجود العلة فيه بدون تفاوت وشرط  
 العلم به والدليل على حكمه اجمالا ورد  
 بان الظن يحصل دونها **غنية** يستعمل  
 القياس على وجه التلازم ففي الثبوت  
 يجعل حكم الاصل ملازما وفي النفي ينفي  
 لانه مماثل لما وجبت الركوة في مال



البالغ للمشركه بينه وبين مال الصبي  
 وجبت في ماله ولو وجبت في الحلي لو  
 جبت في اللؤلؤ قيا ساعديه واللوزم متف  
 فاللوزم مثله **الكتاب الخامس في رد ويل**  
**اختلف فيها** وفيه بابان **الباب الأول**  
 في المقبولة منها وهي **سنة الأول** الأصل  
 في المنافع الاباحه لقوله تعالى اخلق  
 لكم ما في الارض قل من حرم زينة الله  
 التي اخرج لعباده اصل لكم الطيبات  
 وفي المضار التحريم لقوله عليه السلام  
 لا ضرر ولا ضرار في **الوسلوم قيل** على  
 الأول اللوم بجي لغير النفع لقوله وان  
 اساتم فلها وقوله والله ما في السموات  
**قيل** مجاز لا تنافا بجملة اللغة على انها  
 للملكه ومعناه الاختصاص النافع بدليل  
 قولهم الجبل للفرس **قيل** المراد الاستدلال  
**فلنا** هو ما اصل في نفسه فيجمل على غيره  
**الكتاب الثاني** الوستى باب حجة خلاف الخفية  
 والمتكلمين **فلنا** ان ما ثبت ولم يظهره

ذواله

ذواله ظن بقاءه ولو لا ذلك لما تفردت  
 المعجزة لتوقفها على استمرار العادة ولم يثبت  
 الاحكام الثابتة في عهده عليه السلام  
 لجواز الفسخ وكان الشك في الطلوق  
 كالشك في الكساح ولان الباقي يستعني  
 عن سبب او شرط جديد بل يكفيه دوا  
 مهاردون الحادث ويقبل عدمه لعدم  
 عدم الحادث على ما لا نهائية له فيكون  
**ارجح الثالث** الوستى ومثاله الوتر يودي  
 على الرحلة فلا يكون واجبا الوستى والواجب  
 وهو ينفيد الظن والعمل به لازم لقوله  
 عليه السلام نحن نحكم بالظاهر **الرابع**  
 اخذ الشافعي رضي الله عنه بان ما قيل  
 اذا لم يجد وليا وكافا قال ربه الكتابي  
 الثلث وقد قيل النصف وقد قيل الكل بناء  
 على الوجع والبراة الاصلية **قيل** يجب لا  
 الاكثر ليقين المخلص **فلنا** حيث يتيقن  
 الشغل والزائد لم يتيقن **الخامس** المناسب  
 المرسل ان كان ضروريا قطعيا كليا كنز



الصابرين باسارى المسلمين اعتبروا اولاد  
 وامام الله فقد اعتبره مطلقا لونه  
 اعتبار جنس الصالح يوجب ظن اعتباره  
 ولون الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 فتعرف المعرفة للصالح **التاسع** فقد الدليل  
 بعد التخصيص البين يغلب ظن عدمه و  
 وعدمه يستلزم عدم الحكم لومناع  
 تكليف الفاظ **الباب الثاني** في الردود  
**الاول** الاستحسان قال به ابو حنيفة  
 وفسر بانه دليل سقذ في نفس المجتهد  
 ونقص عنه عبارته ورد بانه لا بد من  
 ظهوره لتمييز صحيحه من فاسده و  
 اكثر في بانه قطع المسئلة عن نظايرها  
 لما هو أقوى كتخصيص ابي حنيفة قوله  
 القابل مالى صدقة بالركوى لقوله تع  
 خذ من اموالهم صدقة وعلى هذا فسا  
 لتخصيص اسخسان وابو الحسين بانه كركى  
 وجه من وجوه الاجتهاد غير شامل  
 شمول الالفاظ لا قوى يكون كالطاهر

خرج التخصيص ويكون حاصله تخصيص العلة  
**الثاني** قيل قول الصحابة حجة **وقيل** ان  
 خالف القياس **وقال** في القديم ان اشهر  
 ولم يخالف **لنا** قوله تعالى كافا غير وايمنع  
 التقليد واجماع الصحابة على جواز مخالفته  
 بعضهم بعضا وقياس الفروع على الاصول  
**قيل** اصحابي كالنجوم بايتهم اتدينتم الهند  
 ينتم **قلنا** المراد عوام الصحابة **وقيل** اذا خالف  
 القياس اتبع الخبر **لنا** ر بما خالف لما ظنه  
 دليله ولم يكن **مسئلة** منعت الاعتزلة تفرد  
 بعض الحكم الى راي النبي عليه السلام لان  
 ينفع المصلحة وما ليس بمصلحة لا يصير  
 مصلحة **قلنا** الاصل ممنوع وان سلم فلم لا  
 يجوز ان يكون اختيار اماره المصلحة و  
 وجزمه بوقوعه موسى بن عمران لقوله  
 بعد ما انشدت ابنته نصر ابن الحارث  
 لو سمعت لما قلت وسوالا لودع في الحج  
 اكل عام فقال عليه السلام لو قلت  
 فلكه لوجب ونحوه **قلنا** اعلمها ثبت



بنصوص محتملة للاستثناء وتوقف الشا  
 فقي رضي الله عنه **كتاب التار**  
 في التعادل والتراجع وفيه أبواب  
**الباب الأول** في تعادل الروايتين  
 في نفس الأمر منه الكرخي وجوزة قوم  
 وع قال خير عند الفاضل وأبي علي و  
 وابنه والنساقط عند بعض الفقهاء  
 فلو حكم القاضي بأحديهما مرة لم يحكم  
 بالآخرى أخرى لقوله عليه السلام  
 لا يكره رضي الله عنه لا تقتض في  
 شيء واحد بكين مختلفين **مسئلة** إذا  
 نقل عن مجتهد قولان في موضع  
 واحد يدل على توقفه ويجعل أن  
 يكونا احتمالين أو مذهبيين وأن نقل  
 في مجلسين وعلم المتأخر وهو مذهبه  
 والأول الشافعي وأقول الشافعي  
 كذلك وهي دليل على علو شأنه في  
 العلم والدين **الباب الثاني** في الإمكان  
 الكلية الترجيح بقوته إحدى الروايتين

على الأخرى ليعمل به كما رجحت القمبانه  
 خبر عابثه رضي الله عنها على قوله  
 عليه السلام إنما الماء من الماء **مسئلة** لا  
 ترجيح في القطعيات إذا تعارضت فيها  
 وإذا ارتفع التقيضات أو اجتمعا **مسئلة**  
 إذا تعارضت دليلان فالعمل بهما من وجه  
 أولى بأن يتبع الحكم فيثبت البعض  
 أو يتعدى فثبت بعضها أو يتم فيوزع  
 لقوله عليه السلام إذا خبركم بخبرين  
 فقبل نعم فقال إن يشهد الرجل قبل أن  
 يشهد وقوله ثم يفسر الكذب حتى  
 يشهد الرجل قبل أن يشهد فيجعل الأول  
 على حق الله والثاني على حقنا **مسئلة**  
 إذا تعارض نصان وتساويا في القوة  
 والعموم وعلم المتأخر فهو ناسخ وإن  
 جهل فالنساقط أو الترجيح وإن كان  
 أحدهما قطعيا وأخرى مطلقة عمل به  
 وإن تخصص من وجه طلب الترجيح  
**مسئلة** قد يبرز بكثرة الأدلة لو



الظنين أقوى **فيل** يقدم الخبر على الـ  
 قيسة **فلنا** ان اتخذ اصلها فتحة والـ  
 فمنوع **الباب الثالث** في ترجيح الاخبار  
 وهو على وجوه **الاول** بحال الراوي  
 فيترجح بكثرة الرواة وقلة الوسائط و  
 وفقهه وعلمه بالعربية وفضيلته و  
 وصق اعتقاده وكونه صاحب الواقعة  
 وجلس المحديثين ومخبر ومعدل و  
 لعل على روايته وبكثرة الركبن يحتمل  
 وعلمهم وحفظه وزيادة ضبطه ولولا  
 لفاظه عليه السلام ودوام عقله  
 وشهرته وشهرة نسبه وعدم النبا  
 اسمه ونافرا سلامه **الثاني** بوقت الرواة  
 فيترجح المتحمل وقت البلوغ على المتحمل في  
 الصبي او فيه ايضا **الثالث** بكيفية التر  
 واية فيترجح المتفق على رفعه والمحكي  
 بسبب نزوله وبلغظه وما لم ينكره هـ  
 وادى الاصل **الرابع** بوقت وروده  
 فيترجح المديتات والشعير بعلو شأن

المرسل

المرسل عليه السلام والمنظمن هـ  
 للمخفف والمطلق والمورخ بناوخي  
 مضيق والمتحمل في الاصل **الخامس**  
 باللفظ فيترجح النصيح لا اللفظي والمخ  
 وغير المختص والمفيدة والاشبه بها و  
 والشرعية ثم العرفية والمستغنى عن  
 الاضمار والدال على المراد من وجهين  
 وبغير وسط والمومي الى علة الحكم و  
 والمذكور معارضه معه والمفرد  
 بالتهديد **السادس** بالحكم فيترجح المبني  
 لحكم الاصل لونه لولم ينافر عن الناقل  
 لم يقدم والمحرر على البيع لقوله عليه السلام  
 ما اجتمع الخلاف والحرام الا وغلب هـ  
 الحرام الخلاف وللوهنيط او يعادل  
 الموجب ومثبت الطلاق والعاقب  
 لون الاصل عدم التقييد ونافي الحد لونه  
 ضرر ونقوله عليه السلام ما ردوا  
 الحدود بالشبهات **السابع** بعمل اكثره  
 استلف **الباب الرابع** في تراجم الاقيسة



وهي بوجوه **الاول** بحسب العلة هـ  
 فيترجم المظنة ثم الكلمة ثم الوصف الراجح  
 ثم العدمي ثم الحكم الشرعي والبسيط و  
 والوجودي للوجودي ثم للعدمي ثم  
 العدمي للعدمي **الثاني** بحسب دليل  
 العلية ورجح الثابت بالنص القاطع ثم  
 الظاهر اللدني ثم ان والباء ثم بالنسبة  
 الضرورية الدينية الدنياوية ثم  
 التي في حيز الحاجة الوقرب اعتبارا  
 فالوقرب ثم الدوران في محل ثم في محا  
 محلين ثم السبر ثم الشبه ثم الطرد ثم  
 الوجاه **الثالث** حسب دليل الحكم فيترجم  
 النص ثم الوجاه لانه فرع **الرابع**  
 بحسب كيفية الحكم وقد سبق **الخامس**  
 موافقة الاصول في العلة او الحكم و  
 والوطراد في الفروع **الكتاب السابع**  
 في الاجتهاد والافتاء وفيه بابان  
**الباب الاول في الاجتهاد** وهو  
 استفرغ الجهد في ذكر الاحكام الشرعية

وفيه فصول **الفصل الاول في المجتهد**  
 وفيه مسائل **الاولى** يجوز له عليه  
 التسليم ان يجتهد لعموم فاعنبروا وادركوا  
 العمل بالراجح ولانه اشتق وادل على  
 القطانة فلا يتركه ومنع ابو علي وابنه  
 لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى  
**قلنا** ما مورد به فليس بهوى ولونه  
 ينتظر الوحي **قلنا** ليحصل الياس عن  
 النص ولونه لم يجد اصله فيفس عليه  
**فرع** لو يخطأ اجتهاده والوجوب انبا  
 عه **الثانية** يجوز للفايدين عن الرسول  
 عليه التسليم وفاقا للحاضر ايضا  
 ان لا يمنع امرهم به **فيل** عرضة الخطاء  
**قلنا** لا نسلم بعد الازن ولم يثبت وقو  
 عه **الثالثة** لا بد له ان يعرف من الكتاب  
 والسنة ما يتعلق بالاجماع الاحكام  
 والوجاه وشرائط القياس وكيفية النظر  
 وعلم العربية والناجح وحال الرواة ولو  
 حاجه الى الكتلوم والفقه لانه نتيجة هـ



**الفصل الثاني في حكم الوجنها واختلاف**

في تصويب المجتهدين بناء على الخلاف  
في ان لكل صورة حكما معينا وعليه دليل  
قطعي او ظني والخيار ما صح عن  
الشافعي رضي الله عنه ان للحارثة  
حكما معينا وعليه اماراة من وجدها  
اصاب ومن فقدها اخطأ ولم يات  
لون الوجنها مسبقا بالدلالة لونه  
طلبها المتأخرة عن الحكم فلو تحقق الا  
جنها وان لا يجمع التقيضات ولونه  
قال عليه السلام من اصاب فله اجر  
ومن اخطأ فله اجر واحد **قيل** لو تعين  
الحكم لم يحكم المخالف له بما انزل الله فيفسق  
ويكفر لقوله ومن لم يحكم الآية **قلنا** لما  
امر بالحكم بما ظنه وان اخطأ حكم بما انزل  
الله تعالى **قيل** لو لم يصوب الجميع لما  
ماز نصب المخالف وقد نصب ابو بكر  
زيد رضي الله عنهما **قلنا** لم يجز تولية  
المبطل والخطيئ ليس بمبطل **فرعان**

لو راي الزوج لفظه كناية ورأى  
المرأة صريحا فله الطيب ولها الامتناع  
فيريحمان غيرهما **الثاني** اذا تغير الو  
جنها ركا الوطن ان الخلع فسخ ثم ظن  
انه طلاق فلا ينقض الاول بعد  
افتراق الحكم وينقض قبله **البار الثاني**  
**في الافتاء** وفيه مسائل **الاولى**  
يجوز الافتاء للمجتهد ومقلد المحي  
واختلف في تقليد الميت لانه لا قول  
له لا تعقار الاجتماع على خلافه و  
المختار جواز ذلك للجماع عليه في زما  
ننا **الثانية** يجوز الاستفتاء للعامي  
لعدم تكليفهم في شيء من الاعصار  
بالوجنها وتغيب معاشهم وانضروا  
رهم بالاستفتاء باسبابه دون  
المجتهد لانه مأمور بالاعتبار **قيل**  
معارض عموم واسئلوا طيعوا الله  
واطيعوا ارسولوا وادلى الامر منكم  
وقول عبد الرحمن لعثمان انا نكح



على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
وتم وسيرة الشيخين **قلنا** الأول مخصوص

والأول واجب بعد الاجتهاد والثانية في  
الافضية والمراد من السيرة لزوم

العدل والثالثة انما يجوز في

الفروع وقد اختلف في الأول

وثانية نظر ولكن

هذا آخر

كلنا



St. Louis, Mo., June 10, 1892.

Herrn Herrn "P."

460